[1]تطور المصالح الاقتصادية الفرنسية في الامبراطورية العثمانية١٨٥١-١٨٧٠

د. عماد حمد صالح عبدالحليم الجبوري

ملخص البحث

ان الضعف الذي انتاب المنظومة الادارية للامبراطورية العثمانية ، فضلا عن الامكانيات و الموارد الاولية لتلك الإمبراطورية، جعل منها محط انظار العديد من الدول ذات الامكانيات الاقتصادية، وخاصة تلك الدول التي دخلت مرحلة الثورة الصناعية والتي اصبح لديها فائض في الانتاج وتسعى للحصول على الموارد الاولية والاسواق لتصريف منتجاتها وتأتي فرنسا ضمن تلك الدول.

يتناول البحث تطور المنظومة المالية الفرنسية ومحاولات رأس المال الفرنسي البحث عن الاستثمارات الخارجية عن طريق المساهمة الفاعلة في اقراض الإمبراطورية العثمانية بواسطة البنوك الموجودة في الامبراطورية العثمانية، التي كان للفرنسيين حصة الاسد فيها. كما يتناول البحث المشاريع الصناعية الفرنسية في الامبراطورية العثمانية، فضلا عن العلاقات التجارية الفرنسية معها، ثم العقبات التي واجهت الفرنسيين في تحقيق نفوذ واسع يفوق على النفوذين البريطاني والالماني.

المصالح الفرنسية في الامبراطورية العثمانية:-

اتسم الاقتصاد العثماني بسيادة القطاع الزراعي، لاسيما ان هذا القطاع العمود الفقري لاقتصادها،شأنها شأن باقي الإمبراطوريات التي قامت في العصور الوسطى، فضلاً عن محاولتها السيطرة على باقي انماط النشاط الاقتصادي التجاري والصناعي من خلال(نظام الاصناف) في المدن وبالتالي خلق سيطرة شبه تامة على الاقتصاد والذي اثر وبشكل سلبي على تطوره مع مرور السنيين، ويبدوا ان هناك عوامل خارجية اسهمت بزيادة تعثر ذلك الاقتصاد منها حركة الاستكشافات الجغرافية وتحول طرق التجارة من البحر المتوسط الى راس الرجاء الصالح في افريقيا والتي خسر العثمانيين جراء تحول تجارة الترانزيت الكثير[1].فضلاً عن ذلك الحروب المستمرة مع روسيا وباقي الدول الاوربية اضعفت هيكلية الاقتصاد العثماني والذي نتج عنها

انخفاض مداخيل الخزينة العامة ،والتي كان من انعكاساتها زيادة الضرائب المفروضة على السكان والذي اثر بشكل كبير على التدهور الاقتصادي، وقد ساعد في ذلك ايضاً عدم وجود ميزانية عامة للإمبراطورية حتى عام ١٨٦١م [٢] وبالتالي خلق فوضى في صرف ايرادات الامبراطورية مما ساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري و خلق اجواء مناسبة لتغلغل الرأسمال الاجنبي في الامبراطورية العثمانية [٣].

انعكست التنمية الاقتصادية الفرنسية في ظل النظام الملكي الدستوري–حكم اسرة بونابرت المعروفة بالإمبراطورية الثانية ١٨٥٢–١٨٧٠م إلى زيادة الطبقات التي استفادت من الاصلاحات الاقتصادية ، ولاسيما الطبقة البرجوازية، ومطالبتها بزيادة السلطة السياسية. وكان في مصلحة النظام الجديد لعام ١٨٥٢م قيام مصالح اقتصادية على نطاق واسع بدعم من البرجوازية، لصالح استثمار رأس المال المكتسب من خلال إيجاد منافذ جديدة للبضائع الفرنسية في الخارج ،لاسيما وان هناك طفرة في انتاج المصانع الفرنسية الجديدة بمعدل نمو لم تصل اليه من أي وقت مضى[٤].

لقد تبنى العديد من أعضاء النظام الجديد مذهب سانت سيمون[٥]، ورغبتهم في النمو الاقتصادي للأمة الفرنسية من خلال السماح للمؤسسات المالية والرهن العقاري والبنوك والمصارف التجارية للشركات العمل على تمويل الأشغال العامة، وازدهرت التجارة حيث تضاعفت الواردات ثلاثة أضعاف بين عامي(١٨٤٧ – ١٨٦٩م) وارتفع أسطول التجارة من ١٩٧ إلى ٤٥٤ باخرة في المدة نفسها ، وتضاعفت حمولتها الى ثلاثة اضعاف تقريباً وقد تضاعف متوسط الإنتاج الصناعي السنوي من ١٨٤٨م إلى ١٨٦٠م،حتى وصل عند نهاية الإمبراطورية الفرنسية الثانية عام ١٨٧٠م الى ثلاث مرات ما كان عليه عند اعلانها، فعائدات ضريبة الإرث–على سبيل المثال–كانت ٢,١٩٣,٩٣٧,١١٦ فرنك في ١٨٥٠ لتصل إلى ٤٣,٦٣٦,٧٦٤,٣٨٣ في ١٨٦٩هذه الأرقام الضريبية معدل الضرائب المجبية في تلك الفترة وبالتالي خلق وفرة مالية انعكس على الدخل القومي الذي ازداد ليصل الى الضعف في الفترة ١٨٥٠–١٨٨٠[٦].

ومن الاسباب الاخرى التي اسهمت في تطور الاقتصادي الفرنسي –وهي صفة متأصلة في المجتمع الفرنسي– الا وهو الميل إلى الادخار. وهذا ما صرحت به مجلة الإيكونوميست (The Economist)اللندنية التي ميزت الشخصية الفرنسية بالاقتصاد والعطش للممتلكات وتظهر اكثر وضوحا بين الفلاحين، الذين لا ينفقون مدخراتهم في سلع استهلاكية عديمة الجدوى[٧].

واجهت المستثمر الفرنسي مشكلة وهي أين يستثمر أمواله؟ فالطلب المحلي على استثمار رأس المال كان ضعيفا نسبيا، وشركات المرافق العامة الجديدة تمثل طريقة آمنة لكن متواضعة لزيادة

ثروة المرء، فضلا عن ان اصحاب الشركات الصناعية الصغيرة يعتقدون ان الاعتماد على التمويل الذاتي، بدلا من الاضطرار الى التنازل عن حريتهم في العمل من خلال القروض ،التي تجعلهم مسؤولين امام اصحاب رؤوس الاموال المقترضة [٨].

لقد كان الحل الوحيد لمعضلة رأس المال المتاح(الفائض) داخل فرنسا هو الاستثمار في الخارج ،وبفضل دعم الحكومة الفرنسية تم انشاء مؤسسات مالية وبنوك حديثة تم تنظيمها للتعامل مع التبادلات المالية والتجارة الخارجية عبر الحدود ،وسرعان ما ساعد على خلق اهتمام في سوق الأسهم، والتي لم تقتصر على الخبراء الماليين، وانما انتشرت في جميع أنحاء الجمهورية،اذ كان من الضروري جمع مبالغ صغيرة لجمع رأس المال التي تتطلبها مثل تلك المشاريع [٩].

ان وعود المضاربين ساعدت على زيادة آمال المستثمرين لتحقيق أرباح عالية خاصة بين قليلي الخبرة الذين كانوا مبهورين من ثروات سهلة لبعض المتعاملين بالأسهم الفرنسية، وتحول الجمهور الفرنسي عن طيب خاطر لشراء الأسهم الأجنبية، وهي فرصة للاستثمارات عالية الربح، خاصة وسوق الأوراق المالية في باريس تطورت بسرعة إلى المكان الأكثر أهمية في أوروبا للتعامل في السندات المالية الأجنبية. ففي ١٨٦٨م باعت الحكومات الأجنبية ما قيمتها ٢,١٢٧مليون فرنك من سندات الدين من خلال سوق باريس ،كانت حصة الجمهور الفرنسي تتراوح بين ٧٠٠ و ٨٠٠ مليون فرنك، وهو ما يمثل ثلث المدخرات السنوية للفرنسيين في حين ذهبت باقي النسبة الى الإسبان والإيطاليين[١٠].

كان الوضع في الإمبراطورية العثمانية مؤاتياً ، فالاقتراض في سوق باريس سرعان ما جاء ليلعب دوراً في الوضع المالي لكلا البلدين –وهذا ما سنحاول دراسته في الصفحات اللاحقة من هذا البحث–على اية حال فقد جاء توسع الأعمال التجارية الفرنسية وفق الاتفاق التجاري المعقود في عام ١٨٣٨ م [١١] الذي مكن فرنسا و بريطانيا العظمى لبيع السلع المصنعة في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية دون عرقلة اللوائح الجمركية [١٢]. اذ بحلول النصف الاول من القرن الثامن عشر،اقام معظم أعضاء الأقليات الدينية للإمبراطورية علاقات وثيقة مع الدول التي تتبنى مذاهبها الدينية من خلال الحصول على جنسية تلك الدول ،التي تمكنهم من التمتع بالحصانات والمزايا المالية[١٣].

لم يقتصر العمل على جلب ولاء الاقليات من خلال التجنيس، بل سعى العديد من المواطنين الفرنسين بالاستقرار في سوريا وأجزاء أخرى من الإمبراطورية العثمانية، مثل التجار الفرنسيين والسياسيين المنفيين، المبشرين والمغامرين، بل ان بعضهم تدفعه روح الريادة ليكونوا مستشارين لحاكم مصر، أو مؤسسي والدوريات الأولى والجريدة الرسمية في الإمبراطورية

العثمانية ،مثل تشارلز تريكون Charles Tricon :الذي انشأ صحيفة ساميراناعام١٨٢٤، و الكسندر بلاك Alcsander Black، وباليغوت دي بينBlageut de Been [١٤].

لقد رحبت الحكومة العثمانية بالمساعدة الفرنسية ،سواء كانت عسكرية او تعليمية على الأنماط الفرنسية، وبإشراف ضباط ومعلمين فرنسيين ارسلتهم حكومة لويس فليبي[١٥]. فقادة فترة التنظيمات العثمانية (١٨٣٩-١٨٧٦م) الذين تاثروا بالنفوذ الفرنسي خلال سنوات الدراسة في أوروبا، لجؤا إلى معونة الفرنسيين من أجل موازنة نفوذ روسيا والنمسا، اللتين استولتا على العديد من الأراضي العثمانية لأكثر من مائة سنة وهذا ما ادعى به مصطفى رشيد باشا [١٦] وزير الخارجية العثماني عام ١٨٤٠بعد اصدار اصلاحات شريف كولخانة ١٨٣٩م ،بان نجاح الاصلاحات آنذاك تعتمد بالدرجة الاساس على الدعم الفرنسي والذي من دونه ما كان للإصلاحات ان تنجح [١٧].

استفادت السلطات الفرنسية من المكانة المتميزة التي تحظى بها في الإمبراطورية العثمانية لإرسالها بعثات علمية عديدة بأشراف وتوجيه جمعية الجيولوجيين الفرنسية منذ عام ١٨٣٦م. اذ بحلول نهاية عام ١٨٤٥ عهد إلى الجغرافي والمؤرخ أكزافييار هومير دي هيل Xavier Hommaire de Hell [١٨] ببعثة إلى الإمبراطورية العثمانية وبلاد فارس والى شبه جزيرة القرم والقوقاز وشواطئ بحر قزوين،اما أوغوست فيكسنيل Auguste Viquesnel [١٩]،فتوجه الى الجانب الأوروبي من الإمبراطورية العثمانية.

لم يقتصر عمل هؤلاء العلماء على تدوين الملاحظات العلمية، بل أشاروا إلى الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة التي تمت زيارتها؛ والفوائد الكبيرة التي يمكن أن تحقق من خلال صناعة الورق والأقمشة المختلفة والحديد الصلب والبوتاس والاواني الخزفية والزجاجية[٢٠].

لم يُخف هؤلاء العلماء ملاحظاتهم حول اوضاع الامبراطورية العثمانية المالية فقد بينوا انها في حالة انحسار وتراجع ، وفقدت سيطرتها المالية على العديد من الولايات حتى وصل الامر الى امتناع العديد من الولاة دفع الرسوم السنوية ،اضافة الى ان زراعة العشور مسؤولة عن تضاؤل موارد الإمبراطورية .فبينما يعمد الصيارفة الى تقديم الموارد المالية للحكومة، تترك الاخيرة الصيرفيين ليعوضوا انفسهم من خلال استغلالهم جمع ضريبة العشور على حساب المزارعين .اما موظفو الخدمة المدنية فكانوا يضعون رسوم اضافية لحسابهم الخاص قبل تحويل الأموال العامة إلى الخزانة المركزية. واصبح قبول الرشاوى والتي تعرف بـ (البخشيش) شائعة في جميع أنحاء الإمبراطورية والسبب يعود الى قلة رواتب الموظفين وتأخرها[٢١].

لم تكن الاسباب سالفة الذكر وحدها هي التي ادت الى تدهور احوال الامبراطورية العثمانية المالية، بل كانت ندرة الإيرادات العثمانية تعزى الى حجم الإعفاءات التي تتمتع بها الممتلكات الدينية في العاصمة اسطنبول والمناطق المجاورة، وهي مناطق تضم ٢٥ % من مجموع سكان الإمبراطورية، وتستحصل ١٥% من مواردها السنوية،فضلاً عن نفقات الاوقاف التي تفوق نفقات البحرية العثمانية والأشغال العامة، كما يتبين من أرقام ميزانية عام ١٨٥٦م، ولم يقف الامر عند هذا الحد ،بل وصل الامر الى حد التهرب الضريبي من خلال عدم دفع اي ضرائب على ثروة المرء اذا التحق بهذا النظام(٢٢) .

على الرغم من هذه العيوب الاقتصادية، كانت الإمبراطورية العثمانية في عام ١٨٥٠ الدولة الوحيدة التي لم تتعاقد على ديون مع الخارج.الا ان هذا لم يستمر طويلاً (٢٣) فخط شريف كولخانة الذي صدر في ١٨ شباط ١٨٥٦م تم استغلاله لاسيما المادة (٢٥) أذ نصت على ذلك أن العلوم والفنون ورأس المال في أوروبا ينبغي أن يستخدم لزيادة ثروة الإمبراطورية، وعلى هذا الاساس يحق للأجانب شراء الممتلكات في الامبراطورية .وتحت هذا المسمى بدأت فرنسا العمل على تعميق وتجذير استثماراتها في الامبراطورية العثمانية(٢٤).

لقد كان الفرنسيون أقل تفاؤلا فقد كانوا يدركون التقدير العالي الذي تحظى به الحرف اليدوية والأذواق الفرنسية في الامبراطورية العثمانية، وان زيادة صادراتها تعتمد على هذه الميول في الشرق الأدنى ،ومع ذلك فقد انخفضت الصادرات الفرنسية إلى حد كبير لصالح السلع البريطانية الارخص الاخيرة في حين أن كمية الواردات إلى فرنسا من الإمبراطورية العثمانية قد ازدادت باطراد، فالحرير الطبيعي من بورصا ولبنان لمصانع نسيج ليون، وزيت الزيتون لمصانع صابون مارسيليا، اضافة الى صادرات اخرى مثل الحبوب والجلود(٢٥).

اولاً: المصالح المالية الفرنسية في الامبراطورية العثمانية:-

ان اهم المفاصل التي استطاعت الحكومة الفرنسية ان تنفذ من خلالها الى كيان الإمبراطورية العثمانية هو الجانب المالي، فمنذ بداية الإصلاحات الإدارية العثمانية على غرار النمط الغربي والحاجة إلى بنك مركزي أصبحت أكثر الحاحاً. وخاصة بنك موثوق به للقيام بعمليات مالية، ولكن لم يكن هناك مثل هكذا مؤسسة في الإمبراطورية. فمصرفيين غلظة Galata Bankers(٢٦) ومعظمهم من أصل يوناني أو أرمني، لم يكن لديهم رأس المال ولا الكفاءة لإدارة هكذا تعاملات واسعة النطاق ،وبنك القسطنطينية، الذي نشط بين ١٨٤٥-١٨٥٢، لم ينجح حتى في سحب الورقة المالية الصادرة سابقا "القائمة" –ka'ime – من التداول. أما بالنسبة للبنك العثماني، وهو بنك بريطاني، فقد اقتصر عمله على عمليات الحساب الجاري(٢٧).

ان البنك الذي سيتم إنشاؤه يتطلب مهارة من الخبراء الغربيين لجعله يضاهي المؤسسات المالية في باريس و لندن وباقي الأسواق المالية في اوربا من أجل حل المشاكل المحلية ومواصلة الأعمال التجارية خارج البلاد، لذا كانت الحكومة العثمانية حذرة من المضاربين الأجانب وعروضهم لتمويل بنك وطني، لهذا السبب رفض مجلس الوزراء عام ١٨٥٣م العرض الذي قدمه الأميركي، السيد دوير Mr.Duir، اذ لم يرغب السلطان عبد المجيد(١٨٢٣-١٨٦١م) رهن مستقبل بلاده بالديون الخارجية، وذلك بتجاهله توصيات السفير البريطاني، السير ستراتفورد كانينغ Sir Stratford Canning [٢٨] والتي تتضمن خطة اصلاحية تنصح بقرض لتمويل الامبراطورية العثمانية ،على الرغم من انه ادعى بعدم وجود دولة لم تتخل عن حريتها للرأسماليين الأجانب، وأدعى ايضاً بانه لايمكن ان تكون هناك مؤسسات مالية قوية واصلاحات دون الاعتماد على الاقتراض الخارجي[٢٩].

ان محاولات العثمانيين بعدم اللجوء الى الاقتراض الخارجي لم تدم طويلا، فقد أسفرت حرب القرم سنة ١٨٥٣م عن مصروفات جديدة لا يمكن لأي اكتتاب عام تلبية التزامات الحكومة العثمانية، على الرغم من أنها كانت على علم منذ عام ١٨٥١م من تدخل فرنسي-انكليزي في حال فشلها في سداد ديونها ،الا انها اضطرت الى الاقتراض من حلفائها. حيث اقترضت ٧٥ مليون فرنك في ١٨٥٤م و ١٢٥ مليون في ١٨٥٥م كلا القروض أطلقت في سوق لندن ،الأول Dent and Palmer من قبل دنت و بالمر، والثانية التي كتبها روتشيلد Rothschild، حيث تم الاتفاق على تسديد هذه القروض عائدات موانئ إزمير وسوريا وعائدات بما يسمى" الجزية المصرية" [٣٠].

على الرغم من الارتباك و التناقض فيما يتعلق بضمانات القروض، الا ان جمعيات الاكتتاب، يعدها الفرنسيون نوعا من الوصاية التي أقيمت على المالية العثمانية " في الواقع ان تدخل أوروبا في الإدارة المالية للإمبراطورية العثمانية، هو أفضل شيء يمكن أن يحدث للإمبراطورية العثمانية وهذا ما عبر عنه احد الكتاب الفرنسيين بوجود ضرورة لقيام وصاية اوربية على الامبراطورية العثمانية "[٣١].

كانت الحكومة الفرنسية، تعتقد أن وصايتها على جمعيات الاكتتاب ستأخذها السلطات العثمانية بعين الاعتبار، وتم تشكيل لجنة تضم الماركيز دي بلويوك Marquis de Ploueuc [٣٢] كمفتش مالي عام إلى اسطنبول. في حين رشحت الحكومة البريطانية-كونها اكبر ثاني دائن للإمبراطورية العثمانية- مدير البنك العثماني فالكونيت Falconnet كممثل غير مدفوع الأجر لتشكيل لجنة لمراقبة ضمانات القروض[٣٣]. ان هذه اللامبالاة من الجانب البريطاني ترجع إلى حقيقة أنها لم تدرك بعد مدى سوء الوضع المالي العثماني، وأصدر القائمون

على اللجنة في سنة ١٨٦٠م ، تقريرا نهائيا يوصي بإنشاء لجنة مشتركة يكون التمثيل في عدد الاعضاء على قدم المساواة بين الامبراطورية وباقي القوى الاوربية، وتمكينها من إعادة تنظيم الموارد المالية العثمانية ،وحذروا من أن القروض الجديدة بدون مراقبة سيكون "خطوة اخرى نحو الافلاس". وشددوا على النتائج الكارثية التي ستحدث نتيجة التبذير في الادارة المالية، وأعربوا ان من أي مبلغ من القروض سيكون بلا فائدة للباب العالي سوى دفع الفوائد إضافة إلى نفقاتها، وهذا ما حدث بالفعل، اذ ان اغلب القروض التي تعاقدت عليها الامبراطورية العثمانية في الفترة١٨٥٤-١٨٧٠كانت تذهب الى تسديد قروض قصيرة الاجل للقروض الداخلية او لتسديد فوائد القروض الخارجية طويلة الاجل [٣٤].

كان كل من ماركيز دي بلويك و فالكونيت يريان بان الإمبراطورية العثمانية تمر بحالة مالية مزرية لاسيما بان هناك فضيحة تسببت بالمزيد من مشاركة المال الفرنسي في القروض. فالاتحاد المالي الفرنسي، برئاسة جولز ميريس Jules Mires، وهو رجل أعمال فرنسي مغامر، خطط لإنشاء بنك في الامبراطورية العثمانية، الذي كان أول مهمة له هو أن سحب جميع أوراق ka'imes وتعهد للحكومة العثمانية برفع قيمة القرض الى ٤٠٠ مليون فرنك، لم تستلم الإمبراطورية العثمانية منه سوى ٥٣,٧٥% ، وبدفع من لافاليت، السفير الفرنسي لدى الباب العالي، وماركيز دي بلويوك المفتش المالي العام، رفضت الحكومة الفرنسية عرض ميريس القرض في سوق أسهم باريس [٣٥].

وعلى الرغم من الإعلان الضخم في جريدة ميريس الخاصة، الا أن القرض فشل، ومما زاد في اخفاقه اعتقال ميريس بتهمة الاختلاس و شائعات عن رشوة الموظفين العثمانيين الكبار[٣٦].

لقد انعكس اخفاق هذا القرض على الليرة العثمانية اذ فقدت٥٠٪ من قيمتها بين كانون الثاني ومايس/ايار ١٨٦١م و بدأت سلسلة من الافلاسات في فرنسا و انكلترا والامبراطورية العثمانية. وقد شعرت الحكومة الفرنسية بأنها مضطرة إلى التدخل في محاولة واضحة لتجنب المزيد من الإفلاس وانهيار كامل لليرة العثمانية الذي كان سيضر بالحائزين الفرنسيين من قرضي ١٨٥٤و ١٨٥٥. ولذا تم ارسال نائب محافظ بنك فرنسا، البارون دوين Baron Doyen، إلى اسطنبول لإلغاء العقد وتسوية الحسابات مع الباب العالي في حين أن الصكوك البنكية التي قبلها جولز ميريس دفعها بنك فرنسا [٣٧].

ان اخفاق المصرفي ميريس في تعهده كان باهظ التكلفة على الحكومة الفرنسية، خاصة وان التأمينات العثمانية للاستثمارات الفرنسية لم يتجاوز ١% [٣٨]. في حين ضمنت الحكومة الفرنسية دفع الفائدة فقط، وليس رأس المال. وبالنظر إلى حجم الصفقة، كان على العديد من

المواطنين الفرنسيين ان يخسروا مبالغ ضخمة من دون أن تشعر الحكومة بانها ملزمة للحد من خسائرهم.

اما بريطانيا فعلى الرغم من حدوث افلاسات فيها ،وتعرض أصحاب القروض العثمانية من البريطانيين الى الخسائر جراء انخفاض قيمة الليرة العثمانية، الا ان الحكومة البريطانية كونها الضامن الثاني للقروض، لم تساعد الإمبراطورية العثمانية في هذه القضية. بسبب شعورها بمسؤولية فرنسا عن إصلاح الأضرار التي سببها مواطن فرنسي، في حين اغتنمت فرنسا الفرصة لتقدم نفسها الحامية لمصالح الإمبراطورية العثمانية ولاسيما في بلاد الشام.

ولتأكيد نفوذها في بلاد الشام ، أبدت فرنسا استعدادها لمساعدة الإمبراطورية العثمانية في مواجهة المصاعب المالية، من خلال انشاء بنك وطني من شأنه تجنب تكرار الفوضى التي صاحبت آخر قرض، حيث تم تشكيل جمعية اكتتاب في ١٥ تشرين الثاني ١٨٦٢ للنظر في انشاء مثل هذا البنك. اذ اشترك٦ بريطانيين كمجموعة من اصحاب البنوك، اما المجموعة الفرنسية فكان اعضائها أكثر تمثيلاً للنخبة المالية الفرنسية حيث وصل عددهم الى١٠مشتركين ابرزهم إميل Emile واسحاق بيريز Pereires brothers واخرون، وقد بينت جمعية الاكتتاب للحكومة العثمانية الشروط التي بموجبها سوف يكون على استعداد لإدارة بنك الامبراطورية العثمانية: اولها سحب عملة القوائم (ka'imes) من التداول والشرط الثاني أنه على الرغم من الجمعية ستتولى مهام بنك الإمبراطورية العثمانية، فإنه ينبغي أن تكون مستقلة أمام الحكومة، وان من مهام الجمعية ترشيح لجنة العليا للكشف عن قانونية كل المعاملات المالية. اضافة الى ما تقدم فان الحكومة العثمانية كانت ملزمة بالموافقة على هذين الشرطين لأنها لن تكون قادرة على إدارة البنك دون مساعدة الجمعية، والتي يمكن أن تتعامل على قدم المساواة مع القوى المالية الأوروبية الأخرى ، وقد وافقت الامبراطورية العثمانية على الشروط السابقة في ٤ شباط١٨٦٣م بمنح السلطان عبدالمجيد (فرمان) مرسوم يأذن بأنشاء مؤسسة البنك الإمبراطوري العثماني The Banque Imperiale Ottomane وبتخصيص قطعة ارض في اسطنبول كمكرمة لبناء المقر[٣٩].

كان البنك شركة مساهمة محدودة برأسمال قدره ٥٠٠ ,٥٠٠ ,٦٧ فرنك، حيث امتلكت المجموعة البريطانية الحصة الاكبر فيه حيث كانت الحصص في البنك الجديد على النحو التالي،٨٠,٠٠٠ سهم للحكومة البريطانية و ٦٠,٠٠٠ سهم للحكومة الفرنسية ، وللحكومة العثمانية حصة رمزية قدرها ٥٠٠٠ سهم. واتفق الجانبان الفرنسي والبريطاني على أنه في حالة زيادة رأس المال بنسبة ٨ / ١٠ من الأسهم الجديدة سيتم تخصيصها للمجموعة الفرنسية، وتم اختيار ماركيز دي بلويوك، مديرا للبنك ورئيسا للجنة العليا المشرفة على البنك والتي يتكون

اعضائها من المؤسسين. ومجلس إداري في اسطنبول يتألف من مديرين تنفيذيين وثلاثة مدراء اداريين، والواقع أن هذا المجلس هو وحده المسؤول عن الأعمال الجارية. وعينت أعضائها مجموعتي باريس ولندن (اللجنة العليا المشتركة)[٤٠].

لقد اعطى الفرمان الذي اصدره السلطان عبد المجيد–مرغماً–صلاحيات واسعة للجنة العليا لإدارة البنك فوفقا، للمادة ٧ منه ان " ان هناك سلطة مطلقة لتوجيه ومراقبة عمليات البنك" وتحت هذه الظروف فان المفوض السامي او(الناظر) الذي تعينه الحكومة العثمانية لإدارة البنك لم يكن سوى رمزاً صورياً، خاصة وأن ترشيحه مرتبط بموافقة مجلس الإدارة المكون من المجموعتين الفرنسية والبريطانية، ولم يحضر أي مفوض سام عثماني أي من اجتماعات المجلس ،خاصة وان الاخير غير ملزم بأي حال من الأحوال ان يجتمع في القسطنطينية. وقد أنشئت هذه الوظيفة بوصفها مجاملة ليس ألا، إذ لوحظ الدور الاسمي للمفوض السامي في القانون الأساسي للبنك[٤١].

لقد قررت الحكومة العثمانية انه و بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض من المصرفيين الأوروبيين أو مصرفيي غلظة ، من الأفضل أن يثق الممولون الأجانب الراغبين في إدارة الأعمال التي لا غنى عنها، ببنك الدولة حتى وأن كانت اسعاره عالية نسبياً ، ومنح البنك امتيازات مصرف دولة. فالمادة ٩ من نظامه الأساسي منحته الحق الحصري في إصدار أوراق نقدية سارية المفعول في جميع أنحاء الإمبراطورية، بشرط ألا تصدر اوراق نقدية ضعف احتياطيها المعدني خلال السنتين الأوليين، وثلاثة أضعاف في السنوات اللاحقة. ويمكن تبادل هذه الاوراق النقدية مقابل العملة الذهبية في إقليم اسطنبول فقط، وبموجب المادة ١٢، وافقت الحكومة العثمانية على عدم إصدار أو السماح لغيرها من البنوك من اصدار عملات بنكية طالما أن الامتياز الممنوح ساري المفعول حتى عام ١٨٧٥م. اما المادة ١٣ فقد عهدت بها للبنك جميع عمليات خزينة الدولة، خاصة الإيرادات النقدية المستحقة الدفع في العاصمة اسطنبول واي مدينة أخرى يكون للبنك فرع فيها، ودفع الأوامر النقدية الصادرة من وزارة المالية، اضافة الى منح البنك مهمة دفع الفائدة وسداد الديون على السندات العثمانية الداخلية والخارجية. وفي حالة التعاقد على قرض أجنبي، سيتعين على البنك التعامل معه. اما المادة ١٥ فقد تم تعيين البنك كوكيل مالي للحكومة داخل وخارج الامبراطورية[٤٢]. في حين تم منح امتياز إجراء عمليات الخزينة للبنك لمدة ثلاثين سنة، مقابل دفع الحكومة مبلغ ٥٠٠ ألف فرنك في السنة. وبصرف النظر عن هذه المكافأة، تم منح عمولة قدرها ١% إلى البنك لجميع المدفوعات التي تم تنفيذها نيابة عن الحكومة. وعلاوة على ذلك، فإن البنك وفروعه تتمتع بإعفاء ضريبي[٤٣].

كانت المهمة الأولى للمصرف تنطوي على محاولة استرجاع كل العملات النقدية التي لا قيمة لها في الامبراطورية، فالإصدارات المتعاقبة لعملة "القوائم" ka'imes ازداد من معدلات التضخم، اما العملات الذهبية فقد ادخرها الناس، وبقيت العملات النقدية الواطئة القيمة والتي تبلغ قيمتها حوالي نصف القيمة الاسمية، وتعزيز الدين الداخلي أو العائم الذي تعاقدت الحكومة العثمانية عليها مع مصارف غلظة Galata في وقت سابق(٤٤).

لقد حاولت الحكومة العثمانية بالفعل سحب جميع العملات من السوق التي انتهت صلاحيتها من جميع ارجاء الإمبراطورية بعد ان فقدت قيمتها، حيث اصدر الباب العالي إشعاراً للجمهور بعدم قبول هذه القطع النقدية وخاصة النقود النحاسية التي لا تمت بصلة للإمبراطورية على الإطلاق وهي الخطوة الأولى نحو استقامة المالية العثمانية. أن الإجراءات السابقة كانت مبرر لعقد قرض في ٢٢ اذار ١٨٦٢، من قبل الحكومة العثمانية يمثلها البنك الإمبراطوري العثماني وبنك مسيرز ديفيوكس وشركائه من لندن Messrs. C. Deveaux & Co. of London ، بمبلغ ٢٠٠ مليون فرنك، يدفع بموجبها البنك للحكومة العثمانية ٦٨٪ من اجمالي المبلغ، وباقي المبلغ يخصص كعمولات والنفقات. اما نسبة الفائدة ٦٪. في حين تضمن الحكومة العثمانية سداد القرض عن طريق الضرائب غير المباشرة، و الضرائب المستحصلة على الجمارك، والتبغ، والملح، وما شابه ذلك، وبواسطة رسوم الطوابع و رسوم الاجازات التجارية(٤٥).

ان خطط سحب العملات المتدنية القيمة كانت طموحة جداً ليتم تنفيذها في عملية واحدة، خاصة وان العملية استمرت حتى عام ١٨٨٨م ومن اجل ايقاف التضخم اطلق البنك الامبرطوري العثماني قرض أخر قيمته ٢٠٠ مليون فرنك في ١٨٦٤ م بالتعاون مع بنك كريدت موبيلير Credit Mobilier (٤٦) وهو ملك الاخوين بيريز، وهما اثنين من الأعضاء المؤسسين للبنك الإمبراطوري، ويبدو ان الثقة بجمعية اكتتاب القرض في بورصة باريس مكن أعضاءها الفرنسيين من الاستثمار، فيه بحيث اصبح اكثر القروض بأيدٍ فرنسية،إذ كان معدل الفائدة ٦%، بالإضافة إلى ٢% لسداد الديون، خاصة وان مدة السداد تصل الى ثلاثة وعشرين سنة .في حين تم منح البنك إيرادات الجمارك لعدة مدن، وضريبة العشور على الحرير، وضريبة النفط، والتبغ لعدة ولايات يتم دفعها لفروع البنك الامبراطوري المتواجدة في تلك الولايات والمدن(٤٧).

ان توقعات البنك في سحب عملة ka'imes دفعة واحدة، وتوطيد ديون عائمة تبلغ ٢٥٠مليون فرنك فرنسي بقرض قيمته٢٠٠مليون فرنك فرنسي ،كانت عالية جداً، خاصة و ان ٧١% من رأس المال الاسمي من القرض صرفته الخزانة العثمانية، والسماح لجزء من القرض لتسديد قرض عام ١٨٦٢م ونتيجة لذلك فإن خدمة مختلف السندات من الديون العائمة كانت ولا تزال تشكل عبئاً ثقيلاً على التمويل العثماني، وبغية حل المشاكل المالية العثمانية وضع ماركيز

دي بلويوك مشروعا في كانون الثاني ١٨٦٥م للإصلاح من خلال توحيد الدين الداخلي وتحويله الى دين عام بمعدل فائده أقل، الا ان المعارضة البريطانية نجحت في ثني الحكومة العثمانية عن الموافقة على المشروع، خاصة وان احدى الفقرات تشير الى امكانية بيع الدائنين اسهمهم، او ان يعوضوا اسهم اضافية، الا ان وزارة المالية العثمانية خشيت من ان يطلب الدائنين اموالاً مقابل اسهمهم، لذلك اختارت بدلا من ذلك المشروع المشترك الذي تقدمت بـ شركة الائتمان والتمويل العام اللندنيةGeneral Credit & Finance Co. of London و سوسيتيه جنرال دي ليتومان امباير The Societe Generale de l'Empire Ottoman والذي يتضمن توحيد الدين الداخلي، ولكن في تكلفة أعلى من العرض الذي قدمه البنك الامبراطوري العثماني، مما حدى بالأخير الى الاحتجاج على ما اعتبره التعدي على امتيازاته و رفضت الحكومة الفرنسية عرض القرض في سوق باريس للأسهم [٤٨].

كان هناك شيء متناقض في احتجاج البنك الإمبراطوري العثماني، فمنذ تأسيس سوسيتيه جنرال دي الإمبراطورية العثمانية لم يكن شغله الشاغل هو وادارته سوى التعاون مع ادارة مصرف مسيرز ديفيوكس وشركائه من لندن ، وبعض المصرفيين العثمانيين اليونانيين[٤٩].

كان البنك الإمبراطوري العثماني الدائن الأكثر احتمالاً للإمبراطورية العثمانية، خاصة وأنه طرح قرض بقيمة ١٥٠ مليون فرنك في سوق باريس بالتعاون مع ائتمان موبلير وسوسيتيه جنرال، لم تستلم الخزانة العثمانية من هذا القرض سوى ٦٦% من القيمة الاسمية منه، والفرق يمثل عمولة البنوك ،في حين بلغت نسبة الفائدة٦٪ أضيفت إليها ٢,٤٤٪ لتسديد الديون .اما ضمان القرض فهي الضريبة المفروضة على الأغنام الأناضولية التي كانت تجلب حوالي ١٢ مليون فرنك كل عام[٥٠].

الحقيقة اللافتة للانتباه انه في حين كانت الإمبراطورية العثمانية تغوص في مزيد من المشاكل المالية، كان البنك الامبراطوري يحصد ارباحاً ، فخلال الأشهر السبعة الأولى من وجوده، سجل أرباحاً بلغت ١٩% على رأس المال المدفوع، في حين تم توزيع أرباح بنسبة ١٦%على المساهمين [٥١].اضافة الى ما تقدم فقد اضطرت الإمبراطورية العثمانية إلى التعاقد مع قرضين أجنبيين عام ١٨٦٥،و زاد البنك الامبراطوري من راس المال من ٦٧,٥٠٠,٠٠٠ فرنك إلى ١٠٠,٧٥٠,٠٠٠ فرنك في السنة نفسها. اما السندات الصادرة في ١٨٦٢ و ١٨٦٤ بقيمة اسمية ٥٠٠ فرنك عرضت في سوق باريس بسعر يتراوح بين ٢٠٠ – ٢٠٥ فرنك في ٢ يوليو/تموز، ١٨٦٦ مما جعلها استثماراً جذاباً للغاية. اما فيما يتعلق بسندات البنك التي صدرها بقيمة اسمية قدرها ٥٠٠ فرنك ١٨٦٣، فقد حافظت على قيمتها، إلا في ١٨٦٧ عندما انخفض إلى ٤٦٥ فرنك، وتراوحت أرباحها بين ٧% و ١٥%[٥٢].

كانت الخزانة العثمانية تندفع بالمزيد من عادة اقتراض المال لتسديد القروض السابقة، وهو الإجراء الذي جعل العديد من المتابعين للشأن العثماني يدَعون بأن الحكومة العثمانية لم تدفع في الواقع أي فوائد على الإطلاق وانما عبارة عن دفع مستحقات قروض قديمة من خلال الاقتراضات الجديدة(٥٣).

عندما نشأت أزمة جديدة في عام ١٨٦٦ جراء نقص المال لدفع مستحقات قسائم الدين العام و اقساط القروض الأجنبية، ألزام البنك الامبراطوري الحكومة العثمانية بالعمل على الحصول على قرض قصير الاجل. ولتخفيف الدعاية السيئة التي أخذت تحيط بهذا القرض ،قامت الحكومة بصرف الايرادات التي ضمنها القرض شهريا. ان هذه السياسة ساعدت على تكرار القروض القصيرة الأجل، وبهذا اتيح المجال لكل الذين يرغبون أن يستثمروا اموالهم بفوائد المرتفعة لتحقيق ربح سريع (٥٤).

ان اول من شارك وبفعالية في القروض قصيرة الاجل هم صيارفة غلظة حيث عقدت قروض داخلية زادت على ١٢٥ مليون فرنك، وتجاوزت الحد الأقصى المسموح به. اما على صعيد القروض الخارجية لم يتم التعاقد مع البنك الإمبراطوري العثماني في سلسلة القروض الجديدة ،ومع ذلك تم التعاقد على قرض في عام ١٨٧٣ بمبلغ ١٥٠ مليون فرنك بفائدة قدرها ٩ % مباشرة مع المقر الرئيسي لـ سوسيتيه جنرال Societe Generale (٥٥) حيث ذكرت صحيفة تايمز Times اللندنية أن القرض كان بضغط من السفارة الفرنسية على وزارة المالية العثمانية.لقد كان هناك منافسة شديدة بين البنوك الفرنسية على الاستثمار المالي في الامبراطورية العثمانية حيث استفاد بنك سوسيتيه جنرال استفادة كاملة من تراجع دور البنك الإمبراطوري العثماني، خاصة وان الحكومة العثمانية عهدت اليه جمع ايرادات قرض جديد بقيمة ٥٠ مليون فرنك(٥٦).

على الرغم من أن البنك قد قبل تخفيض الأرباح من خلال تعديل المادة ١٤،الا انه كان متأكدا من عدم فقدانه أمواله من خلال فتح ائتمان جديد تضمنه إيرادات البنك حيثما كان لديه فرع. على الرغم من أن البنك كان في وضع أضعف مما كان عليه في الماضي، الا انه كان بإمكانه الاحتجاج على الإمبراطورية العثمانية بشأن القروض القصيرة الأجل التي كانت تتعاقد معها خاصة وانه يرى بان المزيد من الاقتراض يعرض القروض السابقة للمزيد من المخاطر (٥٧).

إن دخول الإمبراطورية العثمانية في حلقة مفرغة من القروض قصيرة الاجل بوصفها تدابير محددة لمواجهة السداد عند استحقاق الديون الخارجية أذ كانت تقترض بانتظام لدفع المزيد من اقساط القروض الخارجية، وبالتالي دفع البنك الامبراطوري العثماني- كونه احد المستفيدين- الى ان يوصي بان لا تعارض بين العمل على زيادة الإيرادات العثمانية ،وبين الاستمرار

بالقروض قصيرة الأجل الذي تحافظ على المدين "الامبراطورية العثمانية" واقفه على قدميها لاطول فترة ممكنة، لاسيما ان القروض الثلاثة الأخيرة التي ابرمت في ١٨٧٢، ١٨٧٣، و ١٨٧٦ مع البنك النمساوي العثماني، والائتمان العثماني العام، والبنك الإمبراطوري العثماني، على التوالي، بمعدلات مرتفعة من الفائدة أو بمعدلات منخفضة من الفائدة دون المساهمة في أي زيادة معقولة في الإيرادات، ماهي الا تأجيل الإفلاس العثماني في هذه الحالة، ومع ذلك بقيت السندات العثمانية تمثل استثمارات جذابة،الذي كان متوسط عائداتها من أعلى المعدلات في بورصة باريس السابقة، فبين ١٨٦٠ و ١٨٧٥، بقيت اسعارها تتأرجح بين ٩,٦ % في ١٨٦٠ و ١٢,٥ في عام ١٨٧٥، في حين أن القروض الروسية لم تتجاوز ٥ % والإيطالية ٥ %.[٥٨]

ان هذا النهج الحذر الذي اتبعه الإصلاحيين العثمانيين، نتج عنه تغيير كبير وملحوظ– حسب تصور الفرنسيين –اذ كانوا يشعرون بالفخر كون اغلب التحديثات التي جرت كانت على النمط الفرنسي ، فقد تم وضع التقسيمات الإدارية للولايات، والنظام التربوي من المدارس الابتدائية إلى الجامعة، اضافة الى النظام التشريعي والقضائي تم تدوينها على اسس مقاربة للنظام الفرنسي.و ان هذه التغييرات دفعت الفرنسيين الى الاعتقاد أن مشورتهم بدأت تؤتي ثمارها، فعلى سبيل المثال كانت الميزانية العثمانية ١٨٦٩–١٨٧٠ افضل من قبل سبع سنوات مضت فقد زادت الواردات بنسبة ٤٠٪ نتيجة لتطوير الزراعة والتجارة. في حين لم يتبعها زيادة في النفقات بصورة موازية لها. وكان من المؤمل في الوقت نفسه أن المزيد من الأشغال العامة و السكك الحديدية، وتطوير الطرق سيكون لها تأثير كبير على الميزانيات المستقبلية [٥٩].

ان النتائج والتوقعات كانت اكثر تفاؤلا في نظرية بيريريس التي تؤكد على أن الاقتراض من شأنه أن يجعل قيام اصلاح وتطور، وان القروض الاجنبية تُعد تدابيراً مرغوباً فيها ولكن البنك الإمبراطوري العثماني والبنوك الأجنبية الأخرى، ابدت قلقها بشكل علني من ابتعاد القروض من عمليات الإصلاح المالية المحلية و تعزيز التجارة الداخلية. الا ان القلق كان من جانب دعائي فقط فعلى الرغم من المخاطر التي تنطوي عليها، شكل الإقراض أهم مصادر ارباح البنك الإمبراطوري، لدرجة أنه وفي وقت مبكر من عام ١٨٦٧م، تم افتتاح فرع في الإسكندرية، وذلك أساسا لمتابعة القرض المصري الذي أطلقه البنك الامبراطوري العثماني والائتمان ليون Credit lyon عام١٨٦٦م. كما تم إطلاق قرض مصري اخر عام ١٨٦٨م من قبل البنك الإمبراطوري العثماني وهذه المرة بالتعاون مع سوسيتيه جنرال[٦٠].

لقد اشار بعض الكتاب المعاصرين، ان البنك الإمبراطوري العثماني لم يكن مهتماً في مساعدة وتطوير الاقتصاد المحلي للإمبراطورية العثمانية .وهذ ما اكده الرائد فردريك ميلينجن

Major Millingen في كتابة عام ١٨٦٨م الذي اشتغل في الجيش العثماني، من ان جل عمليات البنك تهدف الى الربح دون الالتفات الى تقديم خدمة لزبائنه او المشاريع التي يمولها. من خلال الإشارة الى الاتفاق السري لقرض عام ١٨٦٢م الذي اضر بحملة الاسهم المشاركين فيه.و واصل ميلينجن شجبه وتنديده بالبنك واصفا اياه بانه عباره عن منظمة موجهة لخدمة التجارة والمصالح الأجنبية الخارجية من دون أي اعتبار للمصالح المحلية، وذهب بقدر ما يستطيع ليحذر من أن ما يجري ألا جني فوائد كبيرة لصالحه وان الاستمرار في هكذا منحى سيسمح بعودة المسالة الشرقية مرة اخرى بسبب إفلاس الامبراطورية العثمانية(٦١).

لم يكن ميلينجن الوحيد الذي ادان البنك الامبراطوري العثماني فالمؤلف مانويل إسكندر وصل الى الاستنتاج نفسه في كتابه (٦٢) O. Iskender, Manuel du Capitaliste en Turquie من أن البنك بعيد عن مساعدة الأعمال التجارية في الولايات وان هدفه الوحيد هو الاحتكار والحصول على الارباح بشكل خاص من خلال اتخاذه مجموعة من الخطوات للسيطرة على النظام النقدي عن طريق استعادة الأوراق النقدية التي لا قيمة لها ووضع بعض النظام لجمع الضرائب. واهماله تحسين الوضع الائتماني للإمبراطورية العثمانية.

اضافة الى ما تقدم أن المال المقرض لم يتم انفاقه لأغراض الانتاج بل استخدم بدلاً من ذلك لتغطية نفقات الحرب واستعادة عملة لا قيمة لها من السوق. اضافة الى ضعف المحاسبة الصارمة بشان الاولويات السيادية. وهذا ما لاحظه الماركيز دي بلويوك والسيد فالكونيت من ان الاعتمادات مفتوحة للسلطان بلا حدود، وأن بعض عائدات القروض كانت مكرسة لبناء القصر سراي(دولما باقجة) (٦٣).لذا فقد استغل البنك الإمبراطوري العثماني فرصة لإبرام صفقات مربحة طالما كانت الإمبراطورية العثمانية مستعدة للدفع، واسترجاع ما دفعه أثناء تقديم الخدمات المصرفية.

ويمكن القول لقد ان البنك الامبراطوري العثماني مسؤولا الى حد كبير عن إفلاس عام ١٨٧٥م والإشراف الأجنبي على الشؤون الداخلية العثمانية التي تلت ذلك الافلاس، لاسيما ان تلك الرقابة الأجنبية تهدف الى التأكد من ضمان سداد القروض الأجنبية على نحو مماثل في أجزاء أخرى من الإمبراطورية.

مما لاشك فيه ان البنك الإمبراطوري العثماني كان عاملا في إنشاء الاستثمارات الاجنبية في الإمبراطورية العثمانية وأصبح في وقت لاحق أداة مريحة لإدارة الدين العام العثماني. ولا شك في أن الدعم الذي حظي به من جانب السلطات الفرنسية ينبع من حرصها على ضمان النفوذ الفرنسي في الإمبراطورية العثمانية، فالمساعدة الدبلوماسية للمصالح الخاصة، ماهي الا جانب من جوانب السياسات الإمبريالية لفرنسا وبريطانيا.

ثانيا:-المشاريع التجارية والصناعية الفرنسية في الامبراطورية العثمانية:-

تُعد حرب القرم(١٨٥٣-١٨٥٦م) نقلة نوعية للنشاط الاقتصاد الفرنسي في الإمبراطورية العثمانية خاصة بعد التدخل الفرنسي المباشر لصالحها فبسبب الحرب، تم تركيب خطوط تلغرافية من قبل الفرنسيين والبريطانيين لتتبع اخبار الحرب من الخطوط الأمامية لتصل إلى اسطنبول وأوروبا. وبما ان السلطات العثمانية التي كانت ترغب في مد سلطتها المركزية السياسية على جميع ولاياتها منذ بداية التنظيمات إلاصلاحية ،ورؤيتها مدى فائدة التلغراف في السيطرة على الولايات النائية فقد سعت إلى مواصلة العمل الذي بدأه الفرنسيون على وجه الخصوص، حيث دعت الحكومة العثمانية الفرنسي دولارو Dolaro، الذي أقام نظام التلغراف للجيش الفرنسي في شبه جزيرة القرم للعمل ،وتم بالفعل انشاء ستة وسبعين محطة تلغرافية بحلول عام ١٨٦٤م، ولم تمض عشر سنوات من هذا التاريخ حتى اصبحت معظم ألاجزاء من الإمبراطورية متصلة بالعاصمة[٦٤].

بغض النظر عن المكانة المرموقة للبنك الإمبراطوري العثماني الذي كان تأثيره على أعلى المستويات الحكومية، هناك عدد من الشركات الفرنسية الناجحة في الإمبراطورية العثمانية فمنذ خمسينيات القرن التاسع عشر مثل شركات خطوط الملاحة ماساجيريز إمبريالیز Messageries Imperialesو مارك-فرايسينيت Marce-Frayssinet التي أمنت الخدمة بين الموانئ الإمبراطورية العثمانية والموانئ العالمية ، مستفيدة من المساعدة شبه الرسمية من الحكومة الفرنسية. بالإضافة إلى تلقي نظام البرق والهاتف العثماني الذي تديره أيضا التقنية الفرنسية والتي ساعدت في إنشائها. ولم يقف الدعم عند هذا الحد بل امتد ليشمل شركات فرنسية أخرى، مثل مصانع الحرير السورية ومشاريع النقل في لبنان إذ يعود الفضل في نجاحها الى القطاع الخاص من خلال تحمل اصحابها مخاطر اطلاق تلك المشاريع. كما وسعت الشركة الفرنسية أعمالها التأثير على الولايات البعيدة حيث عقد التجار الفرنسيون وبدفع من الحكومة الفرنسية العديد من صفقات الاستيراد والتصدير[٦٥].

لقد زار العديد من المسافرين والجغرافيين والصحفيين الإمبراطورية العثمانية وامعنوا في وصفها وهم متحمسين جدا لإمكانيتها الاقتصادية، ويبدو ان بعض المهاجرين الفرنسيين المهرة تملكتهم الرغبة في الاستيطان في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة في الأناضول وجعلها تؤتي ثمارها[٦٦].وهذا ما حدث بالفعل، فالمستوطنين الأجانب ممن لديهم مهن حققوا نجاحا كالمعلمين والصيادلة و الأطباء، وما شابه ذلك. خاصة بعد منحهم الحق في امتلاك العقارات عام ١٨٦٨ م فلم يكن لدى الفرنسيين بعد هذ التاريخ صعوبة في الحصول على تراخيص المتاجرة أو استغلال الممتلكات المسجلة باسمائهم كأنشاء الفنادق او دور الاستراحة وغيرها

،وكان هؤلاء الأجانب يتمتعون بأقصى درجات الحماية الممكنة والامتيازات التي ضمنها لهم نظام الامتيازات، حتى وان أساءوا استخدامها حيث تعمل قنصلياتهم على حمايتهم من السلطة القضائية العثمانية ،فكل قنصل حريص على تبرئة رعاياه من أي جريمة قد يرتكبونها [٦٧].

ان الحماية التي توفرها فرنسا دفعت بعض اعضاء جاليتها في أزمير الى البناء على شاطئ البحر دون أي تصريح، واضعين علم بلادهم على منازلهم أو متاجر القهوة خاصتهم، في حين ان رفع اعلام الدول مخصص فقط للقنصليات والمستشفيات التابعة لتلك الدول، اضافة الى استفادة اعضاء البعثات القنصلية من الإعفاء الجمركي بشكل كبير، وهذا ما دفع وزارة الخارجية العثمانية بأرسال مذكرة الى السفارات الاجنبية لتحديد الموظفين القنصلين[٦٨].

لقد استمر تطوير المصالح الفرنسية في الامبراطورية العثمانية من خلال تطوير قيام ماساجيريز إمبرياليز بتطوير خط الشحن الفرنسي الرئيسي للملاحة المحلية في الدانوب. حيث تم إرسال السفينة لي ليونيس Le Lyonnais لاستكشاف وادي الدانوب. وبعدها تم استخدامها للملاحة في نهر الدانوب بين ويدنWidin وجالاتز Galatz في حين تم إنشاء خدمة أسبوعية أخرى بين اسطنبولIstanbul ،و فارنا Varna و جالاتز Galatz وإبرايلIbrail .واستمرت الحكومة الفرنسية في توسيع مصالحها من خلال المتاجرة ببضائعها ،ولذلك لم يمض وقت طويل حتى طلبت ماساجيريز اضافة قارب آخر للنقل بين مينائي بوتي وباتوم على البحر الأسود[٦٩].

لم تقف المصالح الفرنسية عند هذا الحد، بل عمدت الشركات الفرنسية للاستثمار في المنشآت البحرية ،فعلى سبيل المثال قامت شركة الادارة العامة للمنارات الامبراطورية العثمانية The Administration Generale des Phares de l'Empire Ottoman والتي يقع مقرها الرئيسي في باريس بتركيب مجموعة من المنارات في شرق البحر المتوسط، ومضيقي البسفور والدردنيل، و مدخل البحر الأسود ومدخل البحر الأحمر و الخليج العربي والتي تعمل على توجيه السفن عند اقترابها من الشواطئ الى المناطق الضحلة وايصالها الى الموائى بسلام، و حسب الامتياز الذي حصلت عليه في اب ١٨٦٠ والذي ينص على حصول تلك الشركة على ٢٢ % من إجمالي دخل تلك الموانئ العثمانية القريبة من تلك المنارات[٧٠].

اما المشاريع الانشائية الاخرى التي كانت بمشورة وتنفيذ فرنسي ، فقد أدخل تحسينات على ميناء ازمير من خلال انشاء ثلاثة كيلومترات من الرصيف قبالة المبنى الرئيسي للميناء، حيث بدأ العمل به ١٨٦٩،باشراف شركة دوسد فريرز مرسيليا Dussaud Freres of Marseilles بتكلفة قدرها ٧, ٥٠٠, ٠٠٠ فرنك بضمانة منح الشركة نصف صافي الربح المتأتي من ارباح المشروع[٧١].

يبدو ان هذا النوع من الاشغال العامة سعت اليه الحكومة العثمانية بشغف بعد أن أدركت أن عدم وجود طرق لربط الموانئ بالأسواق قد أعاق عملية تطوير الامبراطورية، من خلال افساح المجال امام الفرنسيين للعمل في بناء حوض لرسو السفن في ثيرابيا Therapia وهو المنتجع الصيفي للسفراء الفرنسيين والبريطانيين. وفي عام ١٨٥٧ دفعت هذه الانشاءات السفير الفرنسي توفينل Thouvenel للتفاخر بأن الطرق الوحيدة في البلاد بناها الفرنسيون،وقد اكد ذلك السفير العثماني في باريس محمد كوبريسلي باشا ان تطوير وسائل الاتصالات كان الشغل الشاغل للسلطات كونها تمكن من تداول السلع و البضائع وبالتالي رفع إيرادات الضرائب والجمارك و طلب أحمد قيصرلي، محافظ صيدا، من شركة ماساجيريز إمبريياليز لدراسة مشروع بناء ميناء في بيروت،والتي بدورها كلفت مهندس طرق يدعى ستوكلان Stukllan ، بعد أن تحطم عدد من قواربهم في مياه شواطئ بيروت الضحلة، الا ان المشروع لم يرى النور بسبب الصعوبات التقنية(٧٢).

اما السكك الحديدية فقد كان لفرنسا استثمارات كبيرة خاصة وان المطورين الفرنسيين لتلك السكك قد أفادوا من "الضمانة الكيلومترية"(٧٣) وهذا ما دفع المطورين لتمديد طول خطوط سكك الحديد لزيادة تكلفتها. فسكة حديد اسطنبول–أدريانوبل اكتملت بـ ١٩٨ ميل، على الرغم من أن المسافة الحقيقية بين البلدتين لم تتجاوز ١٤٨ ميل. اما على مستوى السرعة فقد كانت نسب الانجاز بطيئة جدا . ففي عام ١٨٤٩، صدرت سندات لرفع رأس المال لبناء خط سكة حديد بين أزمير والكسابا، عبر اراضي غنية بالمحاصيل الزراعية، حيث تم شراء الامتياز الممنوح للإنكليز من قبل رجال اعمال فرنسيين، ولم يتم الانتهاء من ٩٣ كيلومترا من الخط حتى يوليو/تموزعام ١٨٦٣، بتكلفة ٢٠ مليون فرنك مع فائدة ٦٪ دفعتها الحكومة العثمانية(٧٤).

وفي نفس الوقت منح امتياز اخر لشركة فرنسية لبناء خط سكة حديد من بيروت إلى دمشق عام ١٨٥٧، وهو مشروع تم الانتهاء منه في نهاية المطاف عام١٨٩٥.والمتتبع لصيغة امتيازات سكك الحديد يصل الى قناعة مفادها ان بناء تلك السكك لم يراع فيها خدمة المصلحة العامة ،بل كانت دوافعها ربحية بحتة والدليل هو الخلافات التي رافقت تأسيس شركة الاستثمار الاوربية في الإمبراطورية العثمانية(Compagnie d'Exploitation des Chemins de Fer de la Turquie d'Europe,) الشركة التي شكلها بارون دي هيرش Baron de Hirsch في ١٨٦٩م لإدارة بما يسمى خط سكك حديد المستقبل إسطنبول،–فيينا المستقبلي،إذ قامت النقابة النمساوية –الفرنسية برئاسة سوسيتيه جنرال، بشراء أسهم بارون دي هيرش وبيعها على الفور محققة أرباح في مارس /اذار ١٨٧٠ ان كلتا الصفقتين انطوت على أرباح للمستثمرين الأجانب

وبقيت الحكومة العثمانية التي عقدت الامتياز بمعدل فائدة مرتفع الخاسر الوحيد حيث لم يتم انشاء أي من السكك الحديدية التي تم الاتفاق عليها حسب الامتياز(٧٥).

وعلاوة على ما تقدم من صفقات مربحة ،بقيت هناك العديد من المشاريع التي اغرت الفرنسيين، فالبنك الإمبراطوري العثماني – ذي راس المال الفرنسي البريطاني– دشن ائتمانات لزيادة رأس مال مشروع بريطاني في ١٨٦٩م لبناء سكة حديد ازمير–ايدن Izmir-Aydin بأرباح تقديرية مضمونة (٧٦).

لم تضغط فرنسا على اصحاب رؤوس الاموال الصناعية من الفرنسيين للاستثمار واستغلال المصادر العثمانية في داخل الامبراطورية العثمانية بسبب وصول المنتجات المصنعة من الخارج، وقلة خبرة العمال المحليين وارتفاع تكلفة استيراد الآلات جعل من تلك المشاريع غير مجدية ،فضلا عن ان قنطار الحديد العثماني (٢٢٠ رطل) يكلف ٥٠ قرشا، مقابل ٤٢ قرشا لقنطار الحديد البريطاني المستورد، مما حدا المسبَك الحكومي في اسطنبول الى غلق ابوابه بعد بضع سنوات ، ولم يكن مصير المصانع الإنتاجية الاخرى، مثل مصانع الشموع، والستارين– وهي المادة الخام المستخدم لإنتاج الشموع– بعيداً عن سابقتها فقد تم اغلاقها بعد بضع سنوات من افتتاحها بسبب المنافسة التجارية الخارجية، وهذه الصعوبات الاقتصادية كانت متوقعة منذ مطلع ١٨٤٠م بعد التوقيع على المعاهدات التجارية مع فرنسا وبريطانيا عام١٨٣٨م والتي سمحت باستيراد بضائع أرخص من تلك المصنعة محليا، مما جعل من كل الجهود المبذولة لإقامة دولة صناعية غير مجدية(٧٧).

أن المنتجات العثمانية المعروضة في المعارض التي اقامتها باريس، اثارت انتباه الجمهور الفرنسي كونها "فريدة"، وحصولها على جوائز كالسجاد والجواهر الثمينة والفراء والأسلحة المزخرفة لكنها لم تشكل بأي حال من الأحوال مصدراً هاماً للدخل بالنسبة للإمبراطورية العثمانية بل كان جل صادراتها تعتمد على منتجاتها الزراعية والتعدينية كالزيوت والبذور الزيتية والحبوب والصوف والحرير الخام والنحاس والبوراكس لتزويد مصانع مرسيليا بما تحتاجه من تلك المنتجات، خاصة وان فرنسا مورداً جيدا للإمبراطورية العثمانية ، حيث كانت تستورد دائما أكثر من مما تصدر لحاجتها إلى تلك المواد الخامة، وقبول فرنسا زيادة رسوم الاستيراد للبضائع العثمانية طالما تم تخفيض الرسوم على الصادرات العثمانية، وهذا ما دفعها إلى عقد اتفاقية التجارة لعام ١٨٣٨م التي حددت رسوم الاستيراد عند ٥%و رسوم التصدير بنسبة ١٢%،والتي عمد الفرنسيون الى تقليص تلك الفوارق لصالح اقتصادهم من خلال تعديلها بموجب اتفاقية ١٨٦١م،التي وضعت رسوم الاستيراد والتصدير عند٨%،وخفض نسبة رسوم التصدير حتى تصل الى ١%، وتأكيدها في تلك المعاهدة على نظام الامتيازات. (٧٨).

جدول ذو الرقم(١)

يبين حجم التجارة الفرنسية مع الامبراطورية العثمانية، ١٨٥٤-١٨٧٣(بالفرنك الفرنسي) [٧٩].

السنة	الاستيرادات الفرنسية	الصادرات الفرنسية
١٨٥٤	٥٢,٨٦٧,٠٠٠	٢٤,٨٩٨,٠٠٠
١٨٥٥	٩٣,٦٧٥,٠٠٠	١٠٩,٤٨٢,٠٠٠
١٨٥٦	١٣١,٥٤٦,٠٠٠	٩١,٨٦٠,٠٠٠
١٨٥٧	١٤١,٩٥٣,٠٠٠	٧٧,٦٦١,٠٠٠
١٨٥٨	٩٢,٦٨٦,٠٠٠	٦٣,١٩٣,٠٠٠
١٨٥٩	١١١,٣٩٦,٠٠٠	٦١,١١٨,٠٠٠
١٨٦٠	_____	_____
١٨٦١	١٤٣,١٥٥,٠٠٠	٦٦,١٧٤,٠٠٠
١٨٦٢	١٧٧,٢٢٧,٠٠٠	١١٨,٩٣٦,٠٠٠
١٨٦٣	١٧٧,٢٠٤,٠٠٠	١٢٩,٢٩٣,٠٠٠
١٨٦٤	١٦٦,٩٠٥,٠٠٠	١٢٩,٢٩٣,٠٠٠
١٨٦٥	١٥٩,٢٥٩,٠٠٠	٩٩,٧٧٣,٠٠٠
١٨٦٦	١٦٥,٣٦٩,٠٠٠	٩٩,٠٤٦,٠٠٠
١٨٦٧	٢١٢,٣٦٥,١٧١	٩٧,٧٨٣,٧٨٤
١٨٦٨	٣٠٣,٥٠٠,٠٠٠	١٠٩,٩٠٠,٠٠٠
١٨٦٩	١٨٥,٦٠٠,٠٠٠	١١٤,٤٠٠,٠٠٠

أن المتابع للأرقام يلاحظ زيادة في نشاط القطاع الصناعي الفرنسي، والذي ولدَ زيادة في الطلب على الواردات من السلع الخام، وهي ميزة لصالح الإمبراطورية العثمانية التي تضاعفت صادراتها، بين ١٨٤١م و ١٨٥١م لتصل الى الضعف ،والملاحظ للجدول اعلاه يستنتج ان واردات فرنسا من الامبراطورية العثمانية تزيد على صادراتها، لذا عمدت الحكومة الفرنسية على توازن وارداتها من خلال زيادة صادراتها إلى الإمبراطورية العثمانية، ومن أجل القيام بذلك كان عليها التغلب على المنافسة البريطانية والألمانية. لذ كان الشغل الشاغل للمنشورات والدوريات التجارية الفرنسية حث المصدرين الفرنسيين على دخول المنافسة الحامية بين بريطانيا والمانيا، من خلال العمل على دفع التجار الفرنسيين لكسب رضا الزبون العثماني باستخدام اسلوب المبادرة التجارية[٨٠].

لقد عمدت فرنسا على تزويد تجارها بجميع المعلومات التي يرسلها وكلاء القنصليات والسفارة في الشرق الأدنى، بدوريات منتظمة عن احوال الاسواق العثمانية اشهرها دورية (الفعليات التجارية) [٨١] الا ان الظروف لم تكن مؤاتيه في داخل فرنسا بسبب تباطؤ المبيعات، ومرجع هذا التباطؤ ،ارتفاع تكلفة الفحم والحديد والآلات ،اضافة الى صعوبة تعديل نماذج الانتاج لتلائم متطلبات المستهلكين المحليين على عكس المصانع الألمانية التي استطاعت ان تقطع شوطا طويلا في إرضاء رغبات تجار الإمبراطورية العثمانية، والسبب في ذلك هو دخول الصناعة والتجارة الالمانية بطريقة بطيئة ومنظمة[٨٢].

ان الصعوبات التي واجهت الفرنسيين الذين يمارسون الأعمال التجارية في الإمبراطورية العثمانية تعزى الى طرق المواصلات السيئة، حتى في المقاطعات الأوروبية، فعلى سبيل المثال، كانت الطرق من سيراييفو إلى دالماشيا، أو من اسطنبول إلى أدرنة، سيئة للغاية بحيث أن البضائع كان لابد من حملها على ظهر الخيل .فضلا عن ذلك كانت غير آمنة أيضا ،وذلك لافتقار السلطات العثمانية إلى وسائل فرض القانون والنظام. فعلى سبيل المثال، القوافل السنوية من دمشق–حلب إلى بغداد، التي تحمل معها البضائع الأوروبية والسورية وتعود بالمنتجات الهندية والعربية ، توقفت تماما بعد فترة طويلة من غارات البدو، وبلغت ذروتها عامي ١٨٥٧–١٨٥٨، إذ وصلت قيمة ما كانت تحمله قبل تلك الغارات الى مليون فرنك من السلع [٨٣].

لقد عمدت الحكومة الفرنسية إلى محاولة تذليل تلك العقبات من خلال تكليف دوفور M. B. J. Dufour وهو تاجر فرنسي عهد إليه السفير مستييه Moustier بتقديم تقرير عن أهمية ونوع التبادلات التجارية بين الإمبراطورية العثمانية والدول الأجنبية، والعمل على حث زملائه التجار على اقامة وكالات تجارية خاصة بهم في الإمبراطورية العثمانية والاتصال المباشر مع الموردين العثمانيين، الا ان هذه الاجراءات لم تمنع بعض المغامرين الدخول في مجال توريد المواد الأولية ، ففي ١٨٥٧عمد احد تجار مرسيليا يدعى رستند Rostand الى ارسال الصوف العراقي من الموصل إلى أوروبا، وهذا خلق نوع من الندرة في هذه المادة وازدادت اسعارها بشكل مطرد[٨٤].

بما ان الحديث عن مرسيليا فتعتبر من اهم المدن الفرنسية التي تشتري المواد الاولية من الامبراطورية العثمانية، وخاصة من شرق البحر المتوسط، وتستلم كل الكميات المنتجة من زيت الزيتون و بذور السمسم من يافا، والغالبية العظمى من الصادرات من حلب، ولم يتوقف الامر عند هذا الحد ،بل أخذت غرفة التجارة في مرسيليا على عاتقها دراسة المعلومات والعينات التي أرسلتها القنصليات الفرنسية في أرضروم وطرابزون وفي جورجيا فيما يتعلق بأي نوع من السكر يلقى رواجاً في تلك المناطق، والمحصلة بان عمدت المصانع الفرنسية للسكر الى تعديل

شكل معدات تصنيع مخاريط السكر مشابهة لشكل السكر الإنجليزي ، ويبدو ان التغيرات التي احدثها هذا المعامل في انتاجها دفعت بالكميات المصدرة الى الامبراطورية العثمانية من١٠١٦٩ كيلوغراما من السكر تم بيعها في١٨٥٨م الى ١,٤٨٧,٦٩٣ كيلو غرام نقلت على متن سفن فرنسية عام ١٨٦٢م .ان هذا النشاط الفرنسي في تجارة السكر انعكس على زيادة الطلب على زيادة صادرات القهوة من مرسيليا الى مناطق شرق بلاد الاناضول .و لم يقتصر النشاط التجاري على مادتي السكر والقهوة ، بل امتد ليشمل مواد اخرى فقد كانت البيوت التجارية الفرنسية الجديدة في تيفليس وبيتليس مسؤولة عن ايصال الحرير والمخمل والقماش الباريسي إلى تلك المقاطعة العثمانية النائية بقيمة تبادل تجاري الى ما يقرب من ٢ مليون فرنك الفرنسي(٨٥).

ان ما تقدم من نفوذ اقتصادي يعتبر متواضع اذا ما قورن بالنفوذ الاقتصادي الفرنسي في بلاد الشام، فمنذ اربعينيات القرن التاسع عشر، عمد الصناعيين الفرنسيين من مدينة ليونز Lyons بإقامة مصانع حريرية على مقربة من بيروت(٨٦) و ان هذه المشاريع لم تنشأ بشكل اعتباطي بل بدأ الارتباط بين ليونز ولبنان بإرسال البعثة اليسوعية إلى هذا البلد في١٨٣١م.فكانت تلك البعثة ضمن البعثات التبشيرية التي تثقف الكهنة المارونيين الذين عملوا بدورهم تعليم مجتمعاتهم طرق المعيشة الفرنسية وبالتالي نشر ثقافة فرنسية دائمة(٨٧).

اما على المستوى العملي فقد أنشأ نيكولا بورتاليس Nicolas Portalis من مرسيليا، معمل فصل الحرير في باتاتير Batatir وقام بشراء حقول أشجار التوت في منطقة الشوف، مما حدا بالعديد من صناعي ليون الى ان يحذوا حذوه، مستفيدين من سرعة رحلات الباخرة التي حفظت اموالهم في حالة تلف الشرانق. وعلى الرغم من ان اغلب الحرير في ليون يتم استيراده من شنغهاي، كان هناك سبعة معامل فصل للحرير عن الشرانق في لبنان قبل ١٨٥١ خمسة منها يمتلكها فرنسيون، اضافة الى ان ثلث انتاج الحرير الطبيعي يصدر الى فرنسا (٨٨).

لم تتوقف الاستثمارات الفرنسية في لبنان عند انتاج الحرير بل امتد ليشمل صناعة الاصباغ، حيث قام ضابط بحرية فرنسي متقاعد يدعى فيكومت ادموند دي بيرثويس Vicomte Edmond de Perthuis بتحويل قطعة ألارض المؤجرة له لزراعة نبات النوبال، و تم استخدام هذا النبات لتغذية الحشرات التي تنتج الاصباغ القرمزية عن طريق الاستفادة من جثثها المجففة لإعداد الاصباغ القرمزية والحمراء على نطاق واسع. وحاز على اثرها بميدالية في معرض باريس الدولي لعام ١٨٥٥.وبالتالي استطاع ان يحصل من الامبراطورية العثمانية على العديد من المشاريع اهمها امتياز انشاء طريق بين بيروت ودمشق في ٢٠ يوليو/١٨٥٧م طوله ١١٢كم، بدأ العمل به عام ١٨٥٩ الا ان احداث لبنان عام ١٨٦٠أخرت انشاء الطريق لمدة ٣سنوات حتى تم الانتهاء منه في ١٨٦٣،وهو أول طريق معبد يربط بين مدينتين في

الامبراطورية العثمانية في العصر الحديث.إذ قامت الشركة الفرنسية لطريق بيروت دمشق باحتكار خدمة عربات النقل على الطريق وكانت مزدهرة المالية حيث بلغ صافي ربحها ٢٧,٥٪ من إجمالي الواردات بين ١٨٦٣-١٨٩٦،حيث وصف بانه المشروع الاكثر ربحية في الامبراطورية العثمانية[٨٩].

ان قيام الحرب الاهلية اللبنانية ١٨٦٠م خلق فرصة لمزيد من النشاط الاقتصادي في الولايات العثمانية في المشرق العربي، إذ قدمت فرنسا مساعدة للطائفة المارونية اثناء تلك الاحداث، وقامت فرق الاستطلاع الفرنسية بالمساعدة في إعادة بناء المنازل [٩٠] وفتح ورش عمل وإنشاء مصانع صباغة، في حين تقدمت الحكومة الفرنسية بأموال لدفع اجور العمال. لقد مارست غرفة تجارة ليون –خاصة صناع الحرير– ضغط على الحكومة الفرنسية للتدخل في لبنان وهذا ما اكده الناطق بلسان رجال اعمال ليون، حين اكد على ضرورة الاسراع في إقامة علاقات مباشرة مع لبنان وسوريا حتى بالقوة إذا لزم الأمر، خاصة وان الانتاج سيزداد حال استعادة الأمن و وتوفير حماية لرأس المال بشكل أفضل[٩١].

ان صدور خط همايون في يونيو/حزيران ١٨٦١م واعترافه باستقلالية جبل لبنان، أعطى بشكل غير مباشر للصناعيين من مدينة ليون فرصة ذهبية، فالحكم الذاتي اللبناني من اسطنبول قدم ضمانة أفضل للاستثمارات الأجنبية، خاصة وانه الغى الامتيازات الإقطاعية وتم تسجيل الأراضي للمزارعين المارونيين ليتمكنوا من تكيف مزارعهم لتناسب احتياجات التصدير. واستغلت الشركات الليونية الفرصة لتطوير إنتاج الحرير. حيث لم يقتصر عملها على انشاء معملين كبيرين لاستخراج الحرير عام ١٨٦٢،بل تعداها لتشارك بعض البيوتات المالية في اقراض المال للمزارعين المحليين لشراء الشرانق اليابانية التي يعاد تصديرها من مرسيليا، ويبدو ان النشاط الاقتصادي لمدينة ليون دفع المجلس التجاري فيها الى الاعلان عن رغبته في جعل كل بلاد الشام "مستعمرة ليونية" [٩٢].

من المؤكد أن التطوير الناجح للمصانع الفرنسية والامتيازات في المرافق العامة في بلاد الشام، خلق الارضية المناسبة للدوائر السياسية الفرنسية للهيمنة الإمبريالية على هذه المنطقة خاصة وان علامات تفكك الإمبراطورية العثمانية قد ظهرت. وبغية تأكيد النفوذ الفرنسي لم تدخر تلك الدوائر السياسية للضغط على الجمهورية الثالثة العلمانية لتقديم المساعدة المالية إلى المدارس الدينية الفرنسية كجامعة سانت جوزيف اليسوعية وتعزيز التعليم، وخلق فرص عمل جديدة في المناطق التي فيها جالية فرنسية كثيفة، اضافة الى تطوير المشاريع الصناعية فيها[٩٣].

يرى بعض المورخين ان في زراعة المحاصيل النقدية –خاصة الحرير–عاملاً حاسماً في خلق الطبقة الوسطى اللبنانية من خلال تمكين المزارعين من تجميع مدخراتهم لإعادة الاستثمار في مؤسسات تجارية وصناعية أخرى عن طريق ربطهم بالاقتصاد الفرنسي ،خاصة وان ٩٠% من حرير بلاد الشام يتم تصديره إلى فرنسا، وجعل المزارعين وتجار الحرير يعتمدون كليا على تجار ليون، الى جانب ذلك، تعامل الفرنسيون بشكل حصري تقريبا مع المسيحيين المراونة، الذين استفادوا أكثر من المسلمين بمعاملاتهم التجارية الخارجية(٩٤).

الخاتمة//

١– ان ضخامة الاستثمارات الفرنسية في الإمبراطورية العثمانية دفعها الى المحافظة على الاخيرة لتحقيق المزيد من النفوذ هناك. وبدا لفترة من الوقت أن رجال الأعمال والمصرفيين الفرنسيين، مدعومين من نظام ديناميكي طموح، سينجحون في اعطاء بلادهم دورا بارزا في تحديث الامبراطورية العثمانية. الا أن النهاية المفاجئة للإمبراطورية الفرنسية الثانية قطعت التأثير السياسي الذي تمتعت به فرنسا لدى الباب العالي. ومع ذلك فقد بقي تأثيرها المالي مستمر بشكل واضح على العثمانيين، ومع عدم وجود طريقة لمواجهة نفقات حرب القرم، اصبحت الإمبراطورية العثمانية ملزمة بالاقتراض على مضض من حليفتها فرنسا لإنقاذ ما تبقى منها.

٢– استطاعت الامبراطورية العثمانية التعاقد على قروض اجنبية–جلها فرنسية– في تعاقب سريع لمعالجة الوضع المالي المضطرب جدا، كون هذه النفقات موجهه لتفعيل أي جهد في الإصلاح الإداري ليكون فعالاً، وسرعان ما أصبح الفرنسيون الدائنون الرئيسيون للإمبراطورية العثمانية، حيث لعب المصرفيون الفرنسيون دورا رئيسيا في إعادة تنظيم المالية العثمانية وموافقتهم على تسريع الاقتراض. على الرغم من كلمات التحذير من بعض السياسيين، الا انه لم يبد أحد قلقا من تزايد مديونية الامبراطورية العثمانية حيث كان دينها العام في عام ١٨٦١ لم يتجاوز ٢,٥ % من مقدار إيراداتها العامة السنوية.

٣– ان الوضع الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية كان ضعيفاً جداً بحيث أن اغلب ديونها كانت قروض خارجية، وجلها قصيرة المدى. واستمرار الفرنسيون إقراض الحكومات العثمانية المتعاقبة دون وضع سقف معين لإيقاف تلك القروض، والسبب في ذلك هو الاعتقاد السائد بان الامبراطورية العثمانية غنية جدا ،وان معدلات الفائدة العالية التي وضعت على تلك القروض كفيلة باسترداد راس المال وارباح على اطالة مدة القرض.

٤- أن الأرباح المرتفعة التي سددتها الحكومات العثمانية في العقد السادس من القرن التاسع عشر لحاملي السندات العثمانية –وجلهم من الفرنسيين–دفعتهم الى المزيد من الادخار بغية شراء المزيد منها، وبالتالي لم يكن هناك أي اعتراض على اشكال ضمانات القروض او العوائد المخصصة لتسديد فوائد القروض وبالتالي لم يهتم الجمهور الفرنسي الراغب باقتناء السندات العثمانية مهتم بالجوانب الفنية للقروض ،اضف الى تأكيدات المصرفيين الذين ادعوا أن النظرية المالية الحديثة تؤكد على ان مزيد من القروض من شانه أن يزيد الإيرادات العثمانية، دون أن يدركوا حجم مهمة تحديث الإمبراطورية العثمانية والعوائق التي تواجههم بسبب الامتيازات الا بعد اعلان الامبراطورية العثمانية افلاسها عام ١٨٧٥م.

٥- ان السياسة الرسمية لفرنسا كانت تعمل بشكل حثيث للحصول على مركز كبير في الامبراطورية العثمانية والقروض الضخمة احدى الوسائل وربما كان هذا الموقف الفرنسي المتعاطف عاملا مؤاتيا في منح الإمبراطورية العثمانية تنازلات بسهولة للشركات الفرنسية.ومع ذلك لابد من الاشارة الى ان الشركات الفرنسية كانت مسؤولة عن التكلفة العالية التي تكبدتها الإمبراطورية العثمانية لإنشاء أنظمة المرافق البلدية والنقل العام ،اضافة الى العشوائية في انشاء تلك المرافق والمشارع ،فعلى سبيل المثال ،تجاوزت خطوط البرق في الإمبراطورية العثمانية عام١٨٧١ ما موجود في دول مثل المانيا.

٦- ان عملية التحديث كانت مكلفة للغاية الا ان اكُلها لم تثمر بسبب جهل رجال الدولة العثمانيين بنظم الاقتصاد الحديث. وهذا ما اكده العديد من الاقتصاديين الذين عاصروا تلك الفترة عن طريق استغلال المصرفيين الاجانب للحكومة العثمانية الى اقصى حد. فمنذ عام ١٨٥٤ إلى ١٨٧٠، تلقت الإمبراطورية العثمانية٢,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك في حين تراكمت ديون فوائد القروض والسندات الى٥, ٣٠٠, ٠٠٠,٠٠٠ فرنك وهو تناقض يعزى إلى عدم الخبرة من وزرائها وجشع المصرفيين الأجانب.

الهوامش:

(١) هاملتون جب و هارولد بون، المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة عبد الرحيم مصطفى ،القاهرة ،١٩٧١، ص ١١٧.

(٢) ز . ي. هرشلاغ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي في الشرق الاوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، ١٩٧٣،ص ص ٣٧-٧٢.

(٣) خليل علي مراد ،تغلغل الراس مال الاجنبي في الدولة العثمانية ١٨٥٤-١٩١٤م ،مجلة دراسات تركية ،جامعة الموصل ،العدد الثاني،كانون الاول،١٩٩١م،ص ص ١٣٤-١٣٥.

(٤) Peter Mathias and M.M. Postan, the Cambridge Economic of Europe, the industrial Economic Capital, labour and Enterprise Britain, France and Germany, Cambridge university press, London, ١٩٧٨, vol٧, pp. ١٨٢-١٨٣.

(٥)وهو الكونت كلود هنري دي سان سيمون دورفروا (Saint Simon)، الباريسي النشأة(١٧٦٠-١٨٢٥م)، كان فيلسوفا فرنسيا يميل إلى مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وكانت دعوته موجهة إلى الاهتمام بالصناعة. ونوه إلى أهمية الحياة البرلمانية في الاقتصاد، ومن أشهر مؤلفاته (المسيحية الجديدة)و(عقيدة دي سان سيمون) ومن الآراء التي كان يبشر بها دعوته إلى تكافؤ الفرص والغاء الميراث. يعرف أتباعه بـ(سان سيمونيون)ويدعو انصار هذا المذهب إلى أن تتولى الدولة تنظيم الإنتاج وتعهد به إلى المقتدرين لمصلحة المجموع العام. تتمثل في الحكومة هيئات من قطاعات الصناعة، والتجارة، والزراعة، والمهندسين. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن النجفي، القاموس الاقتصادي ، بغداد، ١٩٧٧م ،ص٢٨١.

(٦) Rondo E. Cameron, "French Foreign Investment, ١٨٥٠-١٨٦٠ (unpublished Ph.D. thesis., University of Chicago, ١٩٥٢), p.٦.

(٧) The Economist, Sept. ٩, ١٨٥٦

(٨) Rondo E. Cameron Op .Cit, p.٧.

(٩)Herbert Feis, Europe: the world's banker, ١٨٧٠-١٩١٤. New Haven: (١٩٣٠). Yale University Press.P٣٨.

(١٠)) Rondo E. Cameron Op.Cit, PP.١٩٤-١٩٥.

(١١) وهو اتفاق تم بموجبه تخلي الحكومة العثمانية عن احتكارها لقطاع التجارة الخارجية ليصبح التاجر البريطاني- وغيره من باقي الجنسيات- له الحرية في العمل شأنه شأن اقرانه العثمانيين بل ويزيد عليهم في أغلب الأحيان ولاسيما في مسألة حماية أمواله بموجب نظام الامتيازات. للمزيد من التفاصيل: وليد العريض"تاريخ الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية وآثارها" مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد٢٤،العدد١،شباط١٩٩٧،ص١٤٥ومابعدها.

(١٢) ResatKasaba, Treaties and friendships: British imperialist, The Ottoman Empire and China in the Nineteenth Century, journal of world History, Hawaii University, U.S.A, vol,٤, No٢ Feb. ١٩٩٣ p. ٢١٧.

(١٣) Albert Hourani, "The Changing Face of the Fertile Crescent in the XVIIIth Century," Studia Islamica, ٨ (١٩٥٧), ٨٩-١٢٢.

(١٤) Ali Budak, The French Revolution's Gift to the Ottomans: The Newspaper, The Emergence of Turkish Media, International Journal of Humanities and Social Science Vol. ٢ No. ١٩ [Special Issue – October ٢٠١٢],pp١٥٧-١٦٩.

(١٥) Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey (London and New York: Oxford University Press, I٩٦٩), pp. ٥٣-٥٥.

(١٦) ولد في استانبول عام ١٨٠٠م تعلم في المدارس الدينية تدرج في الوظائف الحكومية عمل سفيراً للدولة العثمانية في باريس ولندن ووزيراً للخارجية وتسلم الصدارة العظمى ست مرات من ١٨٤٥-١٨٥٧ تقرب من السلطان عبد المجيد الأول(١٨٢٣-١٨٦١م) أكثر بعد زواج ابنه من ابنة السلطان، توفى عام ١٨٥٨م. للتفاصيل ينظر: بطرس البستاني، مادة رشيد باشا،دائرة المعارف ،بيروت، المجلد الثامن عشر، ص ص ٦٠٧-٦٠٨.

(١٧) Ali Budak, Op.Cit, P.١٦٩.

(١٨) فرنسي الاصل ولدعام١٨١٢ تخرج هومير كمهندس في م ١٨٣٥م، ذهب إلى الامبراطورية العثمانية حيث خطط لبناء جسر معلق لربط اسطنبول بالجانب الاسيوي ، ومنارة على البحر الأسود. في عام ١٨٣٨م ، وصل إلى جنوب روسيا حيث أجرى البحوث السكانية و المسوحات الجغرافية. في عام ١٨٤٢أصبح عضوا في جمعية الجيولوجيين الفرنسيين ونشر عددا من البحوث العلمية. في عام ١٨٤٤م منحته الجمعية ميدالية ذهبية. وبعد حصوله على منحة قدرها ٣ آلاف فرنك سنويا من وزارة التجارة والزراعة الفرنسية، غادر في رحلة إلى الشرق. في الامبراطورية العثمانية، كتب تقارير عن التجارة في البوسفور والبحر الأسود. وله رحلة الى بلاد فارس عام ١٨٤٧م ارسل ملاحظاته إلى زوجته في باريس التي أكملت وصفا كاملا لأسفاره (١٨٥٦-١٨٦٠م) ونشرتها.www.iranicaon,org

(١٩) ولد في عام١٨٠٠ اكمل دراسته حتى تخرج من كلية سانت باربي في باريس، انضم في عام ١٨٣٣م إلى (الجمعية الجيولوجية الفرنسية-تأسست ١٨٣٠) وفي عام ١٨٣٦م ،سافر الى صربيا و مقدونيا وبلغاريا، ثم الى إبيروس، مقدونيا، ثيساليا وتراقيا. وقد نشرت ملاحظات في مجلة الجمعية الجيولوجية الفرنسية (١٨٤٢ و ١٨٤٦م). في هذا الوقت كتب أيضا العديد من المقالات ونشرت في مجلة الجيولوجيا الفرنسية. وفي عام ١٨٤٣ أصبح رئيس الجمعية الجيولوجية الفرنسية في عام ١٨٦٢م . ويعتبر احد مؤسسي الجمعية الفرنسية للأرصاد الجوية عام ١٨٥٠م. وله كتاب مشهور بعنوان (رحلة في القسم الاوربي من تركيا) حيث سافر هناك بين ١٨٤٧-١٨٤٨م، والذي يحتوي على معلومات جيولوجية وتاريخية عن الامبراطورية العثمانية توفي١٨٦٧م. - https://en.wikipedia.org

(٢٠) Ami Boue, La Turquie d'Europe (Paris, I٨٤٠) P.١٦٩.

(٢١) Donald C. Blaisdell, European Financial Control in the Ottoman Empire (New York , ١٩٢٩), p. ٧.

(٢٢) ز . ي. هرشلاغ، المصدر السابق،ص٢١.

(٢٣) James B. Angel, The Turkish capitulations, Chicago Journal, the university of Chicago press, USA, Jan. ١٩٠١, vol٦. No٢, p. ٢٥٤-٢٥٥.

(٢٤) ز . ي. هرشلاغ، المصدر السابق،ص٦٢.

(٢٥) شارل عيساوي،التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠-١٩١٤م ،ترجمة، رؤوف عباس حامد، مطبعة جامعة اكسفورد،١٩٨٨م،ص ٥١٥.

(٢٦) نسبة الحي غلظة في اسطنبول واغلب هؤلاء الصيارفة من اليهود والأرمن واليونان والايطاليين والاسبان الذين استقروا في في اسطنبول منذ زمن بعيد. ينظر ز . ي. هرشلاغ، المصدر السابق،ص٨٣.

(٢٧) Sevket Pamuk , A Monetary History of the Ottoman Empire (London and New York: Cambridge University Press, ٢٠٠٠), P.٢١٢.

(٢٨) ولد في ٤ تشرين الثاني ١٧٨٦م في لندن، ابن تاجر لندني قضى معظم حياته العامة في اسطنبول حين كان مسؤولا عن المصالح البريطانية لمدة أربعة وعشرين عاما وخلال حقب متقطعة، ١٨١٠ – ١٨١٤م، ١٨٢٤ – ١٨٢٩م، ١٨٤١ – ١٨٤٥م، ١٨٤٧ – ١٨٥٨م، وقف ضد السياسة الروسية تجاه الامبراطورية العثمانية في حرب القرم وعمل على منع الروس من الحصول على نفوذ في الامبراطورية العثمانية. استمر كاننك كسفير لبلاده في الامبراطورية العثمانية حتى عام ١٨٥٢م بعدها تفرغ للأنشطة العلمية حتى وفاته عام ١٨٨٠م للمزيد ينظر: الان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث ١٧٨٩-١٩٤٥م، ترجمة سوسن فيصل السامر ويوسف محمد امين، دار المأمون، بغداد، ١٩٩٢، ج٢، ص٣٠١ – ٣٠٤.

(٢٩) V.Necla Geykdagi ,Foreign investment in the Ottoman Empire: international Trade and Relation ,Tauris Academic Studies,IB Tauris Publisher ,London,٢٠١١,P٣١.

(٣٠) Sevket Pamuk , Op.Cit, P.٢١٣.

(٣١) Donald C. Blaisdell, Op.Cit, p. ٥٣.

(٣٢) الكسندر ماري سيباستيان، المركيز بلويوك هو سياسي فرنسي ولد ٧ أكتوبر/تشرين الاول ١٨١٥م في كيمبيه (فينيستير) سليل عائلة فرنسية نبيلة معروفة في بريتاني دخل إدارة الشؤون المالية كمستشار محافظ البنك المركزي الفرنسي. وبعد ذلك كان مفوضا للحكومة الفرنسية لتسوية الوضع المالي لليونان. أصبح من ١٨٥٠ إلى ١٨٦٨م ، عضو مجلس الاستشاري للخزانة العثماني ثم مدير البنك العثماني. تقلد منصب نائب محافظ بنك فرنسا في عام ١٨٦٨، انتخب ممثلا عن الدائرة الانتخابية لسين في الانتخابات التكميلية في ٢ يوليو/تموز ١٨٧١م حصل على مقعد في البرلمان عن المحافظين، اعتزل في اواخر ايامه الحياة السياسية. وتوفي ٢٥ أغسطس/اب ١٨٨٧م.

- https://en.wikipedia.org

(٣٣) V.Necla Geykdagi, Op.Cit, ٣٥

(٣٤) Seda Ozekicioglu and Halil Ozekicioglu,: "First borrowing period at Ottoman Empire (١٨٥٤-١٨٧٦): Budget policies and consequences", BEH - Business and Economic Horizons. Volume ٣, Issue ٣ (octubre ٢٠١٠)P ٣٣.

(٣٥) Charles Morawitz, Les Finances de la Turquie (Paris, ١٩٠٢), p. ٣٨

(٣٦) André Authemann, La Banque Impériale Ottomane, Paris, ١٩٩٦,PP.١٧-١٨.

(٣٧) Ibid ,p. ٣٩.

(٣٨) Rondo E. Cameron Op.Cit, p.١٩٤.

(٣٩) ان التأسيس الفعلي للبنك العثماني الامبراطوري يرجع الى ٣٠ اذار ١٨٥٦م.الا ان الارادة السلطانية لم تصدر بإنشائه حتى ١٨٦٣ للمزيد من التفاصيل :خليل علي مراد، المصدر السابق ، ص١٢٨.

(٤٠) André Authemann, Op,Cit PP.٢١-٣٢.

(٤١) Ibid,PP.٢٧- ٢٨.

(٤٢) Sevket Pamuk , Op.Cit, PP.٢١٢-٢١٣.

(٤٣) André Authemann, Op. Cit PP.٢١-٣٢.

(٤٤) Ibid,P. ٣٣.

(٤٥) Charles Morawitz, Op.Cit, P. ٣٩.

(٤٦) وهو بنك فرنسي تأسس عام ١٨٥٢براس مال قدره ٦٠٠،٠٠٠،٠٠٠ فرنك اما اشهر المؤسسين هم الاخوان بيرير وعائلة روتشيلد و بولان تابلوت، واجه العديد من الازمات في نهاية القرن التاسع عشر الى ان تم تصفيته سنة ١٨٨٤م للمزيد من التفاصيل:

- Rondo E. Cameron, The Credit Mobilier and The economic Development of Europe, Journal of political Economy,Vol.٦١,Decmber,١٩٥٣,PP ٤٦١-٤٨٨.

(٤٧) André Authemann, Op,Cit PP.٢١-٣٢.

(٤٨) Ibid,P. ٣٥.

(٤٩) David S. Landes, Bankers and Pashas (Harvard University Press, ١٩٥٨)p.٦٦.

(٥٠) André Authemann, Op,Cit P.٣٧.

(٥١) Rondo E. Cameron, , Op.Cit, p.٦.

(٥٢) André Authemann, Op,Cit P.٥٦.

(٥٣) Donald C. Blaisdell, Op.Cit, p. ٥٣.

(٥٤) Sevket Pamuk "The evolution of financial institutions in the Ottoman Empire, ١٦٠٠–١٩١٤", Financial History Review (٢٠٠٤), PP.٢٤-٢٦.

(٥٥) وهو ثاني اكبر بنك فرنسي تأسس في عام ١٨٦٤م يقع مقره الرئيسي في باريس اما اهم الشخصيات المؤسسة فهم كل من بولان تولابو وعائلة روتشيلد. استمر في العمل حتي يومنا هذا وله العديد من الفروع في انحاء العالم. https://en.wikipedia.org-

(٥٦) Rondo E. Cameron, "French Foreign Investment", p.١٣٨.

(٥٧) وصلت قروض الامبراطورية العثمانية في الفترة من ١٨٥٥-١٨٧٤الى١٣ قرض، ٦ قروض فرنسية التمويل،و ٤قروض براس مال مشترك مع دول اخرى اغلبها قصيرة الاجل بهدف تسديد القروض السابقة .ينظر ز . ي. هرشلاغ، المصدر السابق،ص٨٤؛

-Murat Bridal ,The Political Economy of Ottoman Public Debt: Insolvency and European Financial Control in the Late Nineteenth Century,London,٢٠١٠,P.٢٨.

(٥٨) Ibid, p.٣٤.

(٥٩) Stanford Shaw and Ezel Kural Shaw, History of Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol.٢, ١٨٠٨-١٩٧٥, Cambridge University, ١٩٧٨,PP٩٥-١٢٣.

(٦٠) ان القروض الفرنسية لمصر كانت فاتحة لهيمنة الدول الاوربية على مقدراتها من خلال فتح باب القروض على مصراعيه لها، حتى وصل الامر الى فرض رقابة مالية على مواردها بغية السيطرة عليها. للمزيد من التفاصيل ينظر: انيس الصائغ ، الفكرة العربية في مصر، بيروت،١٩٥٩، ص ص٨٦-٨٧؛علي ابراهيم عبده، النهر الخالد، القاهرة ،١٩٧٤، ص١١٤.

(٦١) Frederick Millengen, La Turquie sous le regne d'Abdul-Aziz (١٨٦٢-١٨٦٧) (Paris-I٨٦٨).pp.٣٢٥-٣٢٨.

(٦٢) O. Iskender, Manuel du Capitaliste en Turquie (Istanbul -١٨٧٤), p. ٥I.

(٦٣) Charles Issawi, The Economic History of the Middle East I٨٠٠ -١٩١٤ (Chicago-١٩٦٦), p. I٠١ .

(٦٤) Bernard Lewis, Op.Cit, pp. ١٨٥-١٨٧ .

(٦٥) Scott Hill "Battle of the Boilers" The Engineer. (٢٣ July ١٩٥٤). PP. ٣٥١–٣٦٠.

(٦٦) James L. Farley, Modern Turkey (London- ١٨٧٢), pp. ١٨٣-١٨٤

(٦٧) Philip Marshall Brown, Foreigners in Turkey: Their Juridical Status (Princeton University Press, ١٩١٤), p. ٤١

(٦٨) V.Necla Geykdagi, Op.Cit, ٧.

(٦٩)) Charles Issawi, The Economic History of the Middle East and North Africa, New York,١٩٨٢,٤٦.

(٧٠) Charles Morawitz, Op.Cit, P. ١٨٢.

(٧١) Ibid,P.١٩٣.

(٧٢)شارل عيساوي، المصدر السابق، ص ص ٤١٠-٤١٤.

(٧٣)كانت الحكومات العثمانية تتعهد لشركات السكك الحديد الاجنبية ،بان تضمن للشركة صاحبة الامتياز الحد الادنى من الربح السنوي عن كل كيلو متر من الخط الذي يبدا تشغيله ،ويتراوح في العادة بين ١٠٠٠٠و١٥٠٠٠،بينما تحصل الحكومة العثمانية على نسبة تتراوح بين ٢٥%-٥٠%من اي دخل يزيد عن ذلك. يضاف الى ذلك يمنح صاحب الامتياز حق استغلال المعادن الموجودة على جانبي السكة بعرض ٢٠كم،وكانت هذه الضمانات احدى وسائل المهمة في نهب ثروات الإمبراطورية العثمانية، خصوصا ولاياتها الاسيوية للمزيد من التفاصيل ينظر: فلاديمير ب لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث ،ترجمة عفيفة البستاني ،موسكو١٩٧١، ص٣٧٦.

(٧٤)Roger Owen, The Middle East in the World Economy,١٨٠٠-١٩١٤(London-١٩٨١)P. ١٢١.

(٧٥)Herbert Feis, Op,Cit .PP٢٩٤-٢٩٥.

(٧٦) Cameron, "Frehch Foreign Investment," p.١٣٨.

(٧٧) Ami Boue, La Turquie d'Europe, p. ١٧٦.

(٧٨) Shaw and Shaw, Op.Cit, P.١٢٣.

(٧٩) Rondo E. Cameron, "French Foreign Investment", p.٤١٣.

(٨٠)المقصود بالمبادرة التجارية استخدام الاعلانات واللوحات التجارية والدعائية ،اضافة الى الخصومات على المنتوجات وغيرها.

(٨١) وهي دورية كانت تصدر عام ١٧٧٣م تعمل على تزويد التجار الفرنسيين بكل ما يحتاجونه من معلومات عن الفرص التجارية حول العالم.

(٨٢) V.Necla Geykdagi, Op,Cit,P ٦٦.

(٨٣)شارل عيساوي، المصدر السابق، ص ص ٤٣٨-٤٤٠.

(٨٤) لم يقتصر عمل التجار الفرنسيين على تصدير الصوف، وانما امتد ليشمل الموسلين والاقمشة الحريرية المطرزة بالذهب والفضة، اضافة الى منتجات زراعية اخرى .انظر سهيل قاشا، الموصل في مذكرات الرحالة الاجانب خلال الحكم العثماني،دار الوارق،٢٠٠٩م، ص٥٣.

(٨٥) Suraiya Faroqhi, The Ottoman Empire and the World Around it ,London , ٢٠٠٢, PP,١٤٥-١٤٧.

(٨٦) John F. Laffey, Roots of French Imperialism in the Nineteenth Century: The Case of Lyon, French Historical Studies, Vol. ٦, No. ١ (Spring, ١٩٦٩), P ٨١.

(٨٧)إيمان عبدالرحمن هياجنة و حنان سليمان ملكاوي،التبشير الفرنسي الكاثوليكي في ولاية الأناضول في القرن التاسع عشر (النشاط التعليمي نموذج)، الجامعة الأردنية ، كلية الآداب، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد٤١، ملحق ٢، ٢٠١٤م، ص ٧٣٧.

(٨٨)Roger Owen, Op,Cit,P.١٥٧.

(٨٩) Fawwaz Traboulsi, A History of Modern Lebanon,London,٢٠١٢,P.٥٤.

(٩٠) كريم عباس حسون الجبوري، الحملة العسكرية على جبل لبنان ١٨٦٠-١٨٦١م، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد الخامس ،العدد ٢،ص ص٤٣-٤٦.

(٩١) John F. Laffey, Op.Cit, P ٨١.

(٩٢) Quted in, Fawwaz Traboulsi,P.٤٦.

(٩٣) Fuad I. Khuri, "The Changing Class Structure in Lebanon," Middle East Journal, ٢٤٣ (Winter ١٩٦٩), ٣٠.

(٩٤) Dominique Chevallier, "Lyon et la Syrie en ١٩١٩, les bases d'une intervention," Revue His torique, ٢٢٤, (Oct.-Dec., I٩٦٠), P.٢٧٩-٢٨١

المصادر:-

الاطاريح الجامعية :-

الدكتوراه:-

- الجبوري، طه خلف محمد خلف ، بريطانيا وبلاد الشام دراسة اقتصادية سياسية ١٨٦٠-١٨٧٦م،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية ،جامعة تكريت،٢٠١٣م

- Cameron, Rondo E. "French Foreign Investment, ١٨٥٠-١٨٦٠ (Unpublished Ph.D. thesis., University of Chicago, ١٩٥٢).

المصادر العربية والمعربة:-

- انيس الصائغ الفكرة العربية في مصر ،بيروت،١٩٥٩.

- جب، هاملتون و هارولد بون، المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة عبد الرحيم مصطفى ،القاهرة ،١٩٧١.

- عيساوي ،شارل ،التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠-١٩١٤،ترجمة، رؤوف عباس حامد، مطبعة جامعة اكسفورد،١٩٨٨.

- قاشا،سهيل، الموصل في مذكرات الرحالة الاجانب خلال الحكم العثماني، دار الوارق،٢٠٠٩م.

- لوتسكي، فلاديمير ب ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ،ترجمة عفيفة البستاني ،(موسكو-١٩٧١).

-علي ابراهيم عبده، النهر الخالد ،القاهرة،١٩٧٤.

-هرشلاغ، ز . ي، مدخل الى التاريخ الاقتصادي في الشرق الاوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت.

-الاجنبية:-

-الانكليزية:-

- Angel, James B. The Turkish capitulations, Chicago Journal, the university of Chicago press, USA, Jan. ١٩٠١, vol٦. No٢.

- Blaisdell ,Donald C., European Financial Control in the Ottoman Empire ,New York , ١٩٢٩.

- Bridal ,Murat ,The Political Economy of Ottoman Public Debt: Insolvency and European Financial Control in the Late Nineteenth Century,London,٢٠١٠.

- Brown, Philip Marshall, Foreigners in Turkey: Their Juridical Status (Princeton University Press, ١٩١٤).

- Farley, James L., Modern Turkey (London- ١٨٧٢).

- Faroqhi, Suraiya, The Ottoman Empire and the World Around it ,London , ٢٠٠٢.

- Feis, Herbert ,Europe: the world's banker, ١٨٧٠-١٩١٤. New Haven: (١٩٣٠). Yale University Press.

- Geykdagi ,V.Necla ,Foreign investment in the Ottoman Empire: international Trade and Relation ,Tauris Academic Studies,IB Tauris Publisher ,London,٢٠١١.

- Hill ,Scott "Battle of the Boilers" The Engineer. (٢٣ July ١٩٥٤).

- Issawi ,Charles, The Economic History of the Middle East and North Africa,New York,١٩٨٢.

- Issawi, ,Charles The Economic History of the Middle East I٨٠٠ -١٩١٤ (Chicago-١٩٦٦)

- Kasaba ,Resat, Treaties and friendships: British imperialist, The Ottoman Empire and China in the Nineteenth Century, journal of world History, Hawaii University, U.S.A, vol,٤, No٢ Feb. ١٩٩٣ .

- Landes, David S, Bankers and Pashas Harvard University Press, ١٩٥٨.

- Lewis ,Bernard, The Emergence of Modern Turkey (London and New York: Oxford University Press, I٩٦٩)

- Mathias ,Peter and M.M. Postan, the Cambridge Economic of Europe, the industrial Economic Capital, labour and Enterprise Britain, France and Germany, Cambridge university press, vol٧, London, ١٩٧٨.

- Pamuk, Sevket , A Monetary History of the Ottoman Empire (London and New York: Cambridge University Press, ٢٠٠٠.

- Shaw ,Stanford and Ezel Kural Shaw, History of Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol.٢, ١٨٠٨-١٩٧٥, Cambridge University, ١٩٧٨.

- Traboulsi, Fawwaz, A History of Modern Lebanon,London,٢٠١٢.

--Owen,Roger,The Middle East in the World Economy,١٨٠٠-١٩١٤,London,١٩٨١.

الفرنسية:-

- Boue, Ami, La Turquie d'Europe ,Paris, I٨٤٠.

- Morawitz, Charles, Les Finances de la Turquie ,Paris, ١٩٠٢.

- Authemann ,André, La Banque Impériale Ottomane, Paris, ١٩٩٦.

- Millengen, Frederick, La Turquie sous le regne d'Abdul-Aziz (١٨٦٢-١٨٦٧) (Paris-I٨٦٨).

- Iskender ,O, Manuel du Capitaliste en Turquie (Istanbul -١٨٧٤)

-البحوث:-

العربية:-

-العريض، وليد "تاريخ الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية وآثارها" مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد٢٤،العدد١،شباط١٩٩٧.

- مراد ،خليل علي ،تغلغل الراس مال الاجنبي في الدولة العثمانية ١٨٥٤-١٩١٤م ،دراسات تركية ،جامعة الموصل ،العدد الثاني،كانون الاول،١٩٩١م.

- هياجنة ،إيمان عبدالرحمن و حنان سليمان ملكاوي، التبشير الفرنسي الكاثوليكي في ولاية الأناضول في القرن التاسع عشر (النشاط التعليمي نموذج)، الجامعة الأردنية ، كلية الآداب، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد٤١، ملحق ٢، ٢٠١٤م.

- الجبوري ،كريم عباس حسون ، الحملة العسكرية على جبل لبنان ١٨٦٠-١٨٦١م، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد الخامس ،العدد ٢.

الاجنبية:-

- Budak ,Ali, The French Revolution's Gift to the Ottomans: The Newspaper, The Emergence of Turkish Media, International Journal of Humanities and Social Science Vol. ٢ No. ١٩ [Special Issue – October ٢٠١٢].

- Hourani, Albert "The Changing Face of the Fertile Crescent in the XVIIIth Century," Studies Islamica, ١٩٥٧.

- Ozekicioglu ,Seda and Halil Ozekicioglu,: "First borrowing period at Ottoman Empire (١٨٥٤-١٨٧٦): Budget policies and consequences", BEH Business and Economic Horizons. Volume ٣, Issue ٣ ,October ,٢٠١٠

- Pamuk, Sevket "The evolution of financial institutions in the Ottoman Empire, ١٦٠٠–١٩١٤", Financial History Review ,٢٠٠٤.

- Rondo ,Cameron E, The Credit Mobilier and The economic Development of Europe, Journal of political Economy,Vol.٦١,Decmber,١٩٥٥

- Laffey ,John F., Roots of French Imperialism in the Nineteenth Century: The Case of Lyon, French Historical Studies, Vol. ٦, No. ١(Spring, ١٩٦٩).

- Khuri, Fuad I. "The Changing Class Structure in Lebanon," Middle East Journal, ٢٤٣ (Winter ١٩٦٩).

الفرنسية:-

- Chevallier ,Dominique, "Lyon et la Syrie en ١٩١٩, les bases d'une intervention," Revue His torique

- Emerit ,Marcel, "La crise syrienne et expansion economique francaise en I٨٦٠,' Revue His torique, April-June, ١٩٥٢.

المعاجم والموسوعات:-

العربية:-

- البستاني ، بطرس، دائرة المعارف ، بيروت، المجلد الثامن عشر.

- النجفي ،حسن ، القاموس الاقتصادي ،بغداد، ١٩٧٧م.

- بالمر، الان، موسوعة التاريخ الحديث ١٧٨٩-١٩٤٥، ترجمة سوسن فيصل السامر ويوسف محمد امين، دار المأمون، بغداد، ١٩٩٢، ج٢.

الاجنبية:-

- https://en.wikipedia.org

-www.iranicaon,org.

الصحف:- - The Economist, Sept. ٩, ١٨٥٦.

The development of French economic interests in the Ottoman Empire ١٨٥١-١٨٧٠

Dr. Emad Hamad Saleh Abdul Halim Al-Jubouy
Teacher

Abstract

The weakness that affected the joints of the Ottoman Empire, as well as the economic and human capabilities and resources that this empire enjoyed, made it the focus of attention of many countries with economic capabilities, especially those countries that entered the stage of the industrial revolution and which had a surplus in production and sought to obtain resources France has priority in the markets for its products The research deals with the development of the French financial system and the attempts of the French capital to search for foreign investments through active participation in lending to the Ottoman Empire by banks, in which the French had the lion's share. The research also deals with French industrial projects in the Ottoman Empire as well as French trade with them, then the obstacles that the French faced in achieving a broad influence that exceeds the British and German influences .